جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة

(دراسة نظرية تطبيقية)

إعداد الدكتور

محمد سعد عبد المجيد قاسم

مدرس الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين والدعوة الإسلامية
جامعة الأزهر بالمنوفية

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة (دراسة نظرية تطبيقية)

بلغ اهتمام العلماء بالسنة النبوية منزلة لا تدانيها منزلة إلا اهتمامهم بالقرآن الكريم.

وكان من أعظم صور الاهتمام بيانهم للاختلاف الذي يكون في إسناد الأحاديث من اختلاف بين الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو الزيادة والنقصان، أو إبدال راوٍ براوٍ، أو إبدال صيغة التحمل، أو غير ذلك من الاختلافات التي تدخل في علم العلل.

وكان من لوازم ذلك الترجيح بين الروايات المختلفة.

والأئمة النَّقاد لا يُرجحون بالوصل مُطلقاً أو الإرسال مُطلقاً، أو الرفع مطلقاً أو الوقف مُطلقاً، فليس هناك قواعد مُطَّردة، وإنما يُرجح لكل مسألة حسب ما احتف بها من قرائن.

وقد جمعت في هذا البحث القرائن التي اعتمدها العلماء ورجحوا بها بين الروايات المختلفة تحت عنوان «قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة دراسة نظرية تطبيقية» سواء كانت قرائن عامة، أو خاصة، لما في ذلك من أهمية قصوى حيث يترتب على الترجيح اختلاف الأحكام الفقهية، إذا كان اختلاف الروايات له تعلق بالمتن، كأن ينفرد أحد الرواة بلفظة في متن الحديث يتعلق بها حكمٌ شرعي، فالوقوف على مدى صحة هذه الألفاظ له أهمية كبيرة.

وقد اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي.

وقد انتهيت إلى عدة نتائج من أهمها:

١- غالباً لا يُصرح الناقد بقرينته في الترجيح.

٢- اختصاص الراوي بأنه من أثبت في الناس في شيخه قرينة قوية في الترجيح.

٣- القرائن الخاصة غالباً لا يُستقل بها في الترجيح وإنما تنضم إلى أخرى.

الكلمات الافتتاحية: قرائن – الترجيح – الروايات – المختلفة.

وفي الختام أوصى بضرورة الاهتمام بمناهج أئمة العلل والنقد في قرائن الترجيح

كتبه الدكتور

محمد سعد عبد المجيد قاسم

مدرس الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة

الإسلامية

جامعة الأزهر بالمنوفية

In the Name of ALLAH, the most Gracious, the most Merciful

RESEARCH SUMMARY

EVIDENCE OF PREPONDERANCE AMONG DIFFERENT NARRATIONS

"Theoretical, Applied Study"

The scholars' great interest in Sunna of the prophet comes to its climax the same as their interest in the Holy Quran.

The greatest figure of interest is their goodstyle of diversity which is the predication of Prophetic Traditions (Hadith) with diversity between Wasl and irsaal or the Rafae i.e. taken from words of our prophet or wakf i.e. taken from a companion of the prophet.

Or increase or decrease. Changing a narrator with another or replacement form of Tahaml: how a narrator of Hadith quotes from his Shikh.

Or other differences that are classified in science of flaws

So it was necessary to give preference among various narrators.The Imams of reviewers give no preference to absolute Irsaal or absolute Wasl.

Nor absolute Rafae nor absolute Irsaal.

There are no regular rules but each issue is considered according to enclosed evidences

In this research, I have collected the evidences sanctioned by scholars and be considered among various narration under the name of Evidence of preponderance among

different narrations: theoretical, applied study whether general evidences or specificones.

This has top priority as preponderance is the result of diversity of juristic rules.

If difference of narration is related to the text (Al Matn) as if a narrator is marked by a term in the text (matn) of Hadith.

In relation to legitimate rule, it is of great importance to inquire about veracity of these terms.In the Research, I stick to inductive methodology and deductive methodology.

I end up in several results: Mostly important:

1- The reviewer, in most cases, doesn't explicit his evidence in preponderance.

2- Jurisdiction of the narrator that he puts into people a strong evidence in preponderance.

2- In most cases, specific evidences aren't appropriate in preponderance but they join with others.

In conclusion, I recommend giving due care curriculums of the Imams of science of flaws: Elm Al Small and criticism in preponderance evidences.

Key Words: Evidence – Preponderance – Narrations – Different.

Written by Dr.

Mohamed saad kasim

Lecturer of Hadith and Science's
Faculty of Fundamentals of Religion
Al-Azhar University, Elmenofiya

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه البررة المتقين، أئمة الدين، وصفوة الخلق بعد الأنبياء والمرسلين، ورضي الله عمن تبع سنتهم، وسلك طريقهم، واقتفي أثرهم، ونصرهم إلي يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله (ﷻ) قد حفظ كتابه وسنة نبيه (ﷺ) بأن هيأ لهما الحفظة المهرة، فكثُر حُفَّاظُ القرآن الكريم على مرِّ الزمان، حتى لم يعد بالإمكان عدُّهم ولا إحصاؤهم، كما كثر حُفّاظُ الحديث ورواته، المُعْتَنون به، الجامعون لأفراده وآحاده.

ومن اهتمام العلماء بالسنة النبوية بيانهم للاختلاف الذي يكون في إسناد الأحاديث من اختلاف بين الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو الزيادة والنقصان، أو إبدال راوٍ براوٍ، أو إبدال صيغة التحمل، أو غير ذلك من الاختلافات التي تدخل في علم العلل.

والأئمة النَّقاد لا يُرجحون بالوصل مُطلقاً أو الإرسال مُطلقاً، أو الرفع مطلقاً أو الوقف مُطلقاً، فليس هناك قواعد مُطَّردة، وإنما يُرجح لكل مسألة حسب ما احتف بها من قرائن.

وقد جمعت في هذا البحث القرائن التي اعتمدها العلماء ورجحوا بها بين الروايات المختلفة تحت عنوان «قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة دراسة

نظرية تطبيقية».

❖ خُطة البحث:

ضم البحث: **مُقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:**- على النحو التالي:

- **المُقدمة:** شملت أهمية البحث، وخطته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث.
- **التمهيد:** التعريف بالعلَّة لغة واصطلاحاً.
- **المبحث الأول:** بيان معنى القرينة والترجيح، ومنهج العلماء في التعامل مع القرائن.
- **المبحث الثاني:** دراسة قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة.
- **الخاتمة:** ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات.

❖ أهمية البحث: وتتلخص أهميته في عدة أمور، منها:

١- أهمية علم العلل، حيث إنَّ علم العلل من الأهمية بمكان، ولا يقوم له إلا الجهابذة من النَّقاد الأفذاذ.

٢- محاول استيعاب بعض قرائن الترجيح التي اعتمدها الأئمة النُّقاد في المرويات المختلفة، وضرورة الاستفادة منها في الترجيح بين المرويات المختلفة.

٣- بيان أثر القرائن في الترجيح، خاصة تلك المسائل التي يترتب عليها اختلاف الأحكام الفقهية، إذا كان اختلاف الروايات له تعلق بالمتن، كأن ينفرد أحد الرواة بلفظة في متن الحديث يتعلق بها حكمٌ شرعي، فالوقوف على مدى صحة هذه الألفاظ له أهمية كبيرة.

٤- ضرورة معرفة منهج السادة العلماء في التعامل مع القرائن.

❖الدراسات السابقة:

وقفت على دراستين سابقتين تمتان بصلة ما لبعض موضوعات هذا البحث، وهما:

١- قواعد العلل وقرائن الترجيح. للأستاذ الدكتور/ **عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي.** وهذا البحث جاء فيه بعض قرائن الترجيح، وهو بحث جيد في بابه إلا أنه خلا عن الناحية التطبيقية في كل قرينة من القرائن.(١)

٢- قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري. للدكتور/ **نادر السنوسي العمراني.**(٢)، وهذا البحث اعتنى باستنباط القرائن التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في الاختلاف بين المرويات في فتح الباري، وهو جيد في بابه.

ومما يُميز هذا البحث- محل الدراسة- أنه يُركز على الناحية التطبيقية في كل قرينة غالباً؛ لأن القرائن أصلاً إنما تُستنبط من تطبيقات السادة العلماء، كما انفرد ببعض القرائن المُستنبطة أيضاً من استعمالات السادة الأئمة(٣).

---

(١) وهو كتاب للمؤلف نشرته دار المحدث للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ.

(٢) وأصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة التخصص في الحديث وعلومه من كلية الحديث الشريف وعلومه بالجامعة ا لإسلامية بالمدينة المنورة، وطُبع في مكتبة الرشد، بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

(٣) كالترجيح بالمتابعات والتفرقة بينها وبين قرينة الكثرة من الثقات، والترجيح بمخالفة الراوي للطريق الجادة، والترجيح بالتخصص في الفنّ، والترجيح برواية الأفقه عند الاختلاف في المتن، والترجيح برواية صاحب القصة وشهرة الراوي بتصحيف الأسماء قرينة على رُجحان من خالفه، والترجيح بالسُّنّة النبوية.

❖ منهج البحث:

أما منهج العمل فى البحث فهو: منهج استقرائي[1] استنباطي[2]:

- **أما المنهج الاستقرائي:** فقد استخدمته في استقراء قرائن الترجيح التي تكلم عنها السادة العلماء.

- **والمنهج الاستنباطي:** فقد استخدمته في استنباط بعض القرائن من خلال تطبيقاتهم وترجيحاتهم التي لم يُصرحوا بها؛ لأنهم غالباً لا يصرحون بالقرينة إكتفاءً بالترجيح.

أسأل الله الحق (ﷻ) أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، وألا يحرمني أجر الاجتهاد والنية، وأن يوفق قارئيه لتسديد خلله ونقصه فالكمال لله (ﷻ) وحده، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد (ﷺ) وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) هو المنهج الذي يقوم على تتبع الجزئيات للوصول إلى قاعدة عامة ويعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة والتحكم في المتغيرات المختلفة. "يُنظر: البحث العلمي مناهجه وتقنياته للدكتور/ محمد زيان عمر صـ ٤٩".

(٢) هو المنهج الذي يقوم على الاستنتاج الاجتهادي، والتجديد العملي، فكل عمل يهدف إلى وضع نظرية علمية، أو بناء قاعدة في الفقه والأصول، أو تأصيل فتوى أو مجموعة من الفتاوي يدخل في المنهج الاستنباطي. "أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي، للدكتور/ فريد الأنصاري ص ٩٩".

التَّمهيد

التعريف بالعلَّة لغة واصطلاحاً

قبل الشروع في الكلام عن قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة، لا بد من مدخل نعرف فيه بالعلة لغة واصطلاحاً. حيث إن العلل في الأحاديث هي الباعث الرأيس للبحث في قرائن الترجيح.

أولاً: تعريف العلَّة في اللغة:

تُطلق العلَّة في اللغة على عدة معانٍ منها:

المرض؛ ومنه: اعتلَّ، أي مرِضَ، فهو عليل، ومُعتل، ومعلول، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعِلَّة.(١)

والعلة حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه: علَلَت المرأة صبيها بالمرق والخُبْزِ ليجتزئ به عن اللَّبن.(٢)

وتكون بمعنى الشَّرْبة الثانية: فالْعَلَلُ: الشربة الثانية، ويقال علَلَ بعد نَهَلَ، فالسَّقْية الأولى النَّهل، والثانية: العَلَل، وأعلَّ القوم: أي شربت إبلهم مرة بعد أُخرى، وعلَّ الضاربُ المضروبَ، إذا تابعَ عليه الضربَ.(٣)

وتكون بمعنى الحجة والبرهان: ومنه اعتَلَّ بكذا: أي تمسك بحجة.(٤)

وتكون بمعنى العُذر: وَفِي الْمثل: "لَا تعدم خرقاء عِلَّة"، يُقَال هَذَا لكل

---

(١) يُنظر: العين للخليل بن أحمد ٨٨/١، الصحاح للفارابي ١٧٧٤/٥، مقاييس اللغة لابن فارس ١٤/٤، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس الحموي ٤٢٦/٢.

(٢) يُنظر: العين ٨٨/١، الصحاح ١٧٧٣.

(٣) يُنظر: العين ٨٨/١، مقاييس اللغة ١٤/٤، لسان العرب لابن منظور ٤٦٧/١١.

(٤) يُنظر: المصباح المنير ٤٢٦/٢.

مُتَعَذر وَهُوَ يقدر.[1]

والمعني الذي يتفق معنا هنا هو المرض، حيث إن الحديث المعلول يعتريه سبب معنوي يؤثر في سلامته فيضعفه.

ثانياً: تعريف العلَّة في الاصطلاح:

قال الإمام ابن الصلاح: العِلَّة: عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المُعَلل هو الحديث الذي اطُلِع فيه على علّة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.[2]

وقال الإمام السيوطي: العلَّة عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.[3]

وعليهما فأقول:

العلة تتميز بالخفاء والغموض، فلا يُقال عن أي سبب يقدح في الحديث علَّة، وإنما يكون ذلك إذا قدح في الحديث مع كون هذا السبب القادح خفياً غامضاً.

قال الحافظ ابن حجر: «لا يُسمَّى الحديث المنقطع مثلا معلولاً، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولاً أو ضعيف وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك...، وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكاً، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهماً غايصاً، وإطلاعاً حاوياً وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبةً، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا

---

(١) يُنظر: المحكم والمحيط الأعظم ١/٩٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١/٩٠.

(٣) تدريب الراوي ١/٢٩٤.

الشأن وحذَّاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك.»[(١)].

ومن خفاء هذا العلم ودقته أنه لا يقع إلا في أحاديث الثقات، قال أبو عبد الله الحاكم: «وإنما يُعَلَّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ، والفهم، والمعرفة»[(٢)].

ومع خفاء هذا العلم ودقته إلا أنَّ الكلام في إعلال الحديث، وبيان وجوهه المختلفة، والترجيح بين الروايات المختلفة له قرائن وقواعد يُرجح أو يُجمع بها بين الوجوه المختلفة، وهذا ما نعرضه بشيء من التفصيل في هذا الفصل إن شاء الله.

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني ٢/٧١٠، ٧١١.

(٢) معرفة علوم الحديث ١/١١٢.

المبحث الأول
بيان معنى القرينة والترجيح، ومنهج العلماء في التعامل مع القرائن

وبه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى القرينة لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: معنى الترجيح لغة واصطلاحاً.

المطلب الثالث: منهج العلماء في التعامل مع قرائن الترجيح.

المطلب الأول
معنى القرينة لغةً واصطلاحاً

❖القرينة في اللغة:

قال ابن منظور[(١)]: «القَرينةُ: فَعِيلة بِمَعْنَى مَفْعُولَة مِنَ الاقتِران، وقد اقترن الشيئان وتقارنا، والقرين: المصاحب، والملازم».[(٢)] وقال ابن فارس[(٣)]: «القاف والراء والنون: أصلانِ صحيحان، أحدهما يدلُّ على جَمعِ شيءٍ إلى شيء، والآخَر شيءٌ ينْتَأ بقُوّة وشِدّة، **فالأوّل:** قارنتُ بين الشَّيئين...، **والثاني:** القَرْن للشّاةِ وغيرها، وهو ناتئ قويّ».[(٤)] وعليه فإن المعنى اللغوي للقرينة يدور حول المصاحبة والملازمة، والشيء الناتئ بقوة، فكأن القرينة تُصاحب الوجه الراجح وتلازمه بقوة وشدة.

---

(١) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مُكْرَم بن علي، الأنصاريّ الخَزْرَجي، صاحب "لسان العرب" في اللغة المتوفَّى في شعبان سنة إحدى عشرة وسبعمائة، عن إحدى وثمانين سنة. " يُنظر: ديوان الإسلام لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي ٢٨٣/٤، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة ٢٧٢/٣.

(٢) لسان العرب – مادة قَرَن ٣٣٦/١٣.

(٣) أبو الحُسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي الرازي، أحد رجال خراسان وعلمائها وأئمة أدبائها، غلب عليه علم الفقه ولسان العرب، فشهر به، وكان إماماً في ذلك، مات سنة تسع وستين وثلاثمائة. " يُنظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي اليحصبي ٨٤/٧، معجم الأدباء لياقوت الحموي ٤١١/١، سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧ ".

(٤) معجم مقاييس اللغة ٧٧/٥.

❖القرينة في الاصطلاح:

قال الجُرجاني[(١)] في التعريفات: «القرينة في الاصطلاح: أمر يشير إلى المطلوب».[(٢)]

وقال أبو البقاء[(٣)] في الكليات: «القرينة هِيَ مَا يُوضح عَن المُرَاد لَا بِالْوَضْعِ، تُؤْخَذ من لَاحق الْكَلَام الدَّال على خُصُوص الْمَقْصُود أَو سابقه».[(٤)]

وقال فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد «المقصود بالقرائن: ما يدل على المراد دون تصريح به».[(٥)]

وعليه فالقرينة في الاصطلاح: الأمر الدال على المُراد عن طريق الإشارة، أو التلميح، أو نحو ذلك دون التصريح به.

---

(١) علي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي عالم الشرق، له نحو خمسين مصنفا، منها "التعريفات" و "شرح مواقف الإيجي" توفي عام ستة عشر بعد الثمانمائة. "يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للإمام السخاوي ٣٢٨/٥، الأعلام للزركلي ٧/٥".

(٢) التعريفات للجرجاني ١٧٤/١.

(٣) أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء: صاحب (الكليّات) كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في تركيا، وبالقدس، وببغداد، وعاد إلى إستانبول فتوفي بها عام أربع وتسعين بعد الألف من الهجرة.

"يُنظر: الأعلام للزركلي ٣٨/٢".

(٤) الكليات لأبي البقاء الحنفي ٧٣٤/١.

(٥) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب: لفضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم صـ٢٢.

المطلب الثاني
معنى الترجيح لغة واصطلاحاً

❖الترجيح في اللغة:

الترجيح في اللغة مصدر "رجَّح"، ويُطلق في اللغة على عدة معان: فيُطلق على التثقيل: ومنه رَجَحْتُ بيَدي شيئاً: وَزنته ونَظَرت ما ثِقْلُه، والتَمْيِيل: ومنه: أرجَحْتُ الميزان: أَثقَلْتُه حتى مال[(١)]، كما يُطلق على التفضيل والتقوية: ومنه: أرجَحْتُه ورَجَّحْتُ الشيء بالتثقيل فَضَّلْتُهُ وَقَوَّيْتُهُ.[(٢)]

كما يُطلق أيضاً على التغليب: ومنه: ترجَّح الرَّأيُ عنده: ثَقُلت كفّتُه، وغلَب على غيره.[(٣)]

❖الترجيح في الاصطلاح:

قال الإمام الرازي[(٤)]: «الترجيح تقوية أحد الطريقين على الآخر ليُعْلم الأقوى فيُعْمل به ويُطرح الآخر».[(٥)]

---

(١) يُراجع: العين للخليل بن أحمد ٧٨/٣، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٧٥/٣.

(٢) يُراجع: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢١٩/١.

(٣) يُراجع: معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عبد الحميد ٨٥٨/١.

(٤) العلامة الكبير، ذو الفنون، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسين القرشي، الأصولي، المفسر، كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، توفي سنة ست وست مائة. "سير أعلام النبلاء ٥٠١/٢١".

(٥) المحصول للإمام فخر الدين الرازي ٣٩٧/٥.

وقال الإمام الزركشي[1]: «الترجيح عبارة عن تقوية أحد الطرفين على الآخر، كي يغلب على الظن صحته».[2]

وقال الأستاذ الدكتور ماهر الفحل: «قرائن الترجيح هي الركائز التي يعتمد عليها الناقد في ترجيح رواية على أخرى حال اختلاف تلك الروايات».[3]

وعليه فالمقصود بقرائن الترجيح بين الروايات: هي الأمور الدالة على تقوية إحدى الروايتين على الأخرى، وهذه الأمور غالباً ما تكون عن طريق الإشارة أو التلميح.

(١) الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله التركي الأصل المصري الزركشي، عني بالفقه والأصول والحديث، توفي سنة أربع وتسعين وسبعمائة من الهجرة "يُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر ١٣٥/٥".

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه للإمام بدر الدين الزركشي ١٤٧/٨.

(٣) الجامع في العلل والفوائد ١٣٢/١.

المطلب الرابع
منهج العلماء في التعامل مع قرائن الترجيح

إن مناهج العلماء فى التعامل مع قرائن الترجيح متعددة:

وسأذكر هنا –إن شاء الله– بعض المسائل التي تتعلق بقرائن الترجيح والجمع بين الروايات المختلفة، ومنهج علماء النقد والعلل في التعامل معها:

المسألة الأولى: الاختلاف والمخالفة بين روايات الحديث الواحد عند المُحدِّثين:

ونقصد به الاختلاف في إسناد الحديث على أحد رواته، بالوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو الزيادة والنقصان، أو إبدال راوٍ براوٍ أو غير ذلك من اختلاف الروايات على الراوي المختلف عليه في الحديث الواحد.

وهذا الاختلافات تؤثر في الإسناد، ويجب التوقف عندها، والتعامل معها وفق منهج أهل الحديث والعلل، بتحديد الراوي المختلف عليه، ونوع الاختلاف، وأوجه الخلاف، ورواة كل وجه، والموازنة بينهم، بالترجيح أو الجمع، حسب كل حديثٍ وما يُحتف به من قرائن.

ومثال ذلك: حديث «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». فهذا الحديث رُوي عن سُفيان الثوري، واختلف عنه في إسناده وصلاً وإرسالاً:

الوجه الأول «الموصول»: رواه الْمُؤَمَّلُ بن إسماعيل[1]، عن سفيان الثَّوري، عن علقمة بن مَرْثَد، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ بُريدة بن الحُصيب (ﷺ)

(١) مُؤَمَّل– بضم الميم على وزن محمد– بن إسماعيل، القُرشي، قال الإمام ابن معين: ثقة، وقال الإمام أبو حاتم: صدوق، شديدٌ في السنة، كثير الخطأ، يُكتب حديثه، وقال الإمام السَّاجي: صدوقٌ، كثير الخطأ، وله أوهام يطول ذكرها. وقال الإمام الذهبي: صدوقٌ،=

مرفوعاً، باللفظ السابق.[1]

الوجه الثاني: «المُرسل»: رواه عبد الرحمن بن مَهْدي[2]، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مَرْثَد، عن أبي جعفر الباقر مُرسلاً. «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».[3]

وقد أعلَّ الإمام النَّسائي الطريق الموصول بقوله: «حَدِيثُ الْمُؤَمَّلِ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» يعني ابن مهدي؛ لأنه ثقةٌ، إمامٌ، حُجةٌ، وقد

=مشهورٌ، وقال الحافظ ابن حجر: صدوقٌ، سيء الحفظ، مات سنة ست ومائتين، قلت: وخلاصة حاله أنه صدوقٌ، كثير الخطأ والوهم؛ بسبب سوء حفظه، والله أعلم. "يُنظر: الجرح والتعديل ٣٧٤/٨، تهذيب التهذيب ٣٨١/١٠، المغني في الضعفاء ٦٨٩/٢، تقريب التهذيب صـ ٥٥٥".

(١) أخرجه في كتاب تحريم الدَّم، باب من قُتل دون ماله ١١٦/٧ح (٤٠٩٢)، وفي السنن الكبرى له، كتاب المحاربة، باب من قاتل دون ماله ٤٥٤/٣ ح (٣٥٤١)، والبَزار في مسنده كما في البحر الزّخار ٢٦٤/١٠ ح (٤٣٦٣)، والطبراني في المعجم الأوسط ٨٦/٧ ح (٦٩٣٠)، وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ إِنَّمَا يُرْوَى عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ عَطاء، ولاَ نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ بُرَيدة، عَنْ أَبِيهِ (ﷺ) إِلاَّ مُؤَمَّلا عَنِ الثَّوْرِيِّ» كلهم من طريق مُؤمل، به، بلفظه.

(٢) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، البصري. الإمام، الثقة، الثبت، الحجة، المتقن. قال ابن المديني: أوثق الناس في الثوري: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي. وقال أبو حاتم: إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سفيان. "الجرح والتعديل ٢٥٥/١".

(٣) أخرجه الإمام النَّسائي في سننه كتاب تحريم الدَّم، باب من قُتل دون ماله ١١٦/٧ح (٤٠٩٣)، أخرجه في السنن الكبرى، كتاب المُحاربة، باب من قاتل دون ماله ٤٥٤/٣ ح (٣٥٤٢)، عن محمد بن المثنى، به، بلفظه.

وقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «حَدِيثُ مُؤَمَّلٍ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ».

رواه مُرسلاً، فتترجح رواية ابن مهدي بقرينتي الحفظ، والاختصاص؛ حيث إن عبد الرحمن بن مهدي أحفظ من المُؤمَّل، وأثبت أصحاب سفيان الثوري، وبهذا يكون الطريق الذي رواه المُؤمَّل منكراً؛ لأنه كثير الغلط، قد خالف الثقة، ويُعد هذا الحديث من مناكيره وأوهامه.

فوصل الحديث من مؤمل مخالفة أُعلَّ بها الموصول، وترجح رواية الإرسال التي رواها عبد الرحمن بن مهدي.

والمتأمل في كتب علل الحديث يجد ذلك جلياً واضحاً، كعلل الحديث لابن أبي حاتم، أو علل الدارقطني، أو غيرهما، لذا فإنَّ الباحث في علم الحديث، والتخريج، والحكم على الحديث يجب أن يتعامل مع هذه النوعية من الأحاديث تعاملاً خاصاً وفق منهج أهل العلل والنَّقد في الروايات المختلفة.

المسألة الثانية: استعمال علماء النَّقد والعلل قرائن الترجيح أو الجمع بين الروايات المختلفة:

إن السادة علماء العلل لهم منهج دقيق في الترجيح، أو الجمع بين الروايات المختلفة، فهم يستعملون القرائن التي تقتضي بترجيح وجه على آخر، أو بالجمع بينهما، وسلامتهما من العلل.

قال الإمام ابن الصلاح: «ويُستعان على إدراك العلة بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وَهْم، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به».(١)

(١) مقدمة ابن الصلاح ١/٩٠.

وقال الإمام العلائي[(١)]: «فإن استوى عدد المختلفين مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حُكم لها».[(٢)]

وقد بيَّن الحافظ ابن حجر منهج أهل الحديث عند تعارض الروايات، كالوقف والرفع، والوصل والإرسال، وغير ذلك فقال: «فالذي يسلكه كثير من أهل الحديث بل غالبهم جعل ذلك علة مانعة من الحكم بصحة الحديث مطلقا، فيرجعون إلى الترجيح لإحدى الروايتين على الأخرى، فمتى اعتضدت إحدى الطريقين بشيء من وجوه الترجيح حكموا لها، وإلا توقفوا عن الحديث وعلَّلوه بذلك».[(٣)]

وقال أيضاً: «والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن».[(٤)]

وقال الحافظ السخاوي: «أنه لا يُحكم في تعارض الوصل والرفع، مع الإرسال والوقف بشيء معين، بل إن كان من أرسل أو وقف من الثقات أرجح قدم، وكذا بالعكس».[(٥)]

---

(١) الإمام الحافظ البارع صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد اللَّه العلائي الدمشقي الشافعي، (٦٩٤ – ٧٦١هـ). قال عنه الحافظ العراقي: "لم يخلف بعده مثله". وقال الحافظ النعيمي: "ومصنفاته تنبئ عن إمامته في كل فن". ترجمته في: والدارس في تاريخ المدارس (١/ ٤٨)، والدرر الكامنة (٢/ ٩٠)، وشذرات الذهب (٦/ ١٩٠)، وطبقات الحفاظ (١/ ٥٣٣ رقم ١١٦٠)، وطبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٥).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٧٧٨/٢ بتصرف يسير.

(٣) المصدر السابق ٧١٢/٢.

(٤) المصدر الأسبق ٧١٢/٢.

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ٢٤٥/١.

المسألة الثالثة: قرائن الترجيح ليست قواعد مضطردة.

إن قرائن الترجيح ليست قواعد مضطردة، أو قوالب ثابتة، فلا يحكمون بالوصل على الإرسال مطلقاً، أو بالرفع على الوقف مطلقاً، أو قبول زيادة الثقات أو ردها مطلقاً، بل كل حديث أو اختلاف له حكمه الخاص حسب ما احتف به من قرائن، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعُم جميع الأحاديث.

قال الإمام ابن عبد الهادي[(١)] في شأن زيادة الثقات[(٢)]: «فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقًا، ومنهم من لا يقبلها، والصحيح التفصيل، وهو أنها تقبل في موضع دون موضع، حسب القرائن، ومن حكم في ذلك حكمًا عامًا فقد غلط بل كل زيادة لها حكم يخصها».[(٣)]

وقد وضَّح الإمام صلاح الدين العلائي منهج السادة المحدثين في قبول زيادة الثقات أو ردها فقال: «الذي يظهر من كلامهم خصوصاً المتقدمين كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ومن بعدهما كأحمد بن حنبل ... كل هؤلاء مقتضى تصرفهم في الزيادة قبولاً ورداً الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند الواحد منهم في كل حديث، ولا يحكمون في المسألة بحكم كلي يعُم جميع الأحاديث، وهذا هو الحق».[(٤)]

---

(١) الإمام: شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، المقدسي، الحنبلي، قال فيه الإمام الذهبي: «واعتنى بالرجال والعلل وبرع وجمع وتصدى للإفادة والاشتغال في القراءات والحديث والفقه والأصول والنحو، توفي في سنة أربع وأربعين وسبعمائة». "يُنظر: طبقات الحفاظ ٢٠٢/٤، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢٤٥/٨".

(٢) أن يزيد الراوي المتقن الحافظ في متن الحديث زيادة ينفرد بها عن غيره، "يُنظر: مقدمة ابن الصلاح ١٧٨/١، النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر ٦٨٧/٢".

(٣) تنقيح التحقيق في أحاديث التحقيق لابن عبد الهادي، المقدمة صـ ٣٧ بتصرف.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١٧٦/٢.

المسألة الرابعة: قرائن الترجيح أو الجمع ليست منحصرة.

كما أنَّ القرائن ليست قوالب ثابتة، فهي كذلك كثيرة ليست منحصرة، ولا ضابط كلي لها بالنسبة لجميع الأحاديث، قال الإمام العلَّائي: «ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارس الفطن الذي أكثر من جمع الطرق».(١)

ويؤكد الحافظ ابن رجب الحنبلي ذلك فيقول: «ربما يستنكر أكثر الحفاظ المتقدمين بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه».(٢)

(١) شرح علل الترمذي ٥٨٢/٢، بتصرف يسير.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١٧٦/٢.

المبحث الثاني
دراسة قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة

وفيه مطلبان:

١ـ **المطلب الأول**: قرائن الترجيح العامة

٢ـ **المطلب الثاني**: قرائن الترجيح الخاصة

المطلب الأول
قرائن الترجيح العامة

من المعلوم أنَّ قرائن الترجيح كثيرة، وغير منحصرة، ولا ضابط كلي لها بالنسبة لجميع الأحاديث، ولكن المقصود بالقرائن العامة: هي التي يرجع إليها الترجيح في معظم الأحاديث، كما هو ظاهر من تصرفات أئمة العلل والنقد من خلال كلامهم النظري وتطبيقهم العملي.

القرينة الأولى: الترجيح بالعدد «كثرة الثقات»:

إن من أهم طرق كشف العلَّة سَبْر الروايات وجمع الطرق، فإن اختُلِف على راوٍ من الرواة، فإننا ننظر في عدد المختلفين في كل وجهٍ، ويُرجح العلماء على حسب كثرة الثقات، وعليه فإن هذه القرينة من أقوى القرائن المسلوكة في الترجيح؛ لأن اتفاق الرواة على شيء يُعطِي روايتهم قوة، فالوهم والغلط أقرب إلي الواحد منه إلى الجماعة، فيقول النَّاقد: «خالف الناس»، «الناس يقولون غير هذا»، أو نحو ذلك من هذه العبارات.

وقد اعتمدها أئمة العلل في الترجيح بين الروايات المختلفة، حيث قال الإمام الشافعي: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد».[(١)] وقال أيضاً: «إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه، أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ، وهم عدد، وهو منفرد».[(٢)]

وقال الإمام البخاري في حديث: «النَّاسُ يَرْوُونَهُ مِثْلَ هَذَا».[(٣)]

---

(١) اختلاف الحديث للإمام الشافعي ٨/٦٣٤.

(٢) المصدر السابق ٨/٦٧٤.

(٣) العلل الكبير للترمذي ١/٢٦٠.

وقال الإمام مسلم: «والجهة الاخرى أن يروي نفرٌ من حفاظ النـــاس حـــدثنا عن مثل الزهري، أو غيره من الائمة بإسناد واحد ومتن واحد مجتمعين علـــى روايته في الاسناد والمتن، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمـــن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الاسناد، أو يقلـــب المـــتن، فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيُعلم حينئذ أنَّ الـــصحيح مـــن الروايتين ما حدَّث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد وان كان حافظاً».(١)

وقال الإمام البيهقي:«وَالْجَمَاعَةُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْوَاحِدِ».(٢)

وقال الإمام الخطيب: «ويُرجح بكثرة الرواة لأحد الخبرين؛ لأن الغلط عـــنهم والسهو أبعد، وهو إلى الأقل أقرب».(٣)

وقال الإمام الحازمي في حديثه عن وجوه الترجيح: «فمما يُرَجَحُ بـــه أحـــد الحديثين على الآخر كثرة العدد في أحد الجانبين، وهي مؤثرة في باب الرواية؛ لأنها تُقَرِّبُ مما يوجب العلم».(٤)

وقال الإمام الذهبي: «وإن كان الحديثُ قد رَوَاه الثَّبْتُ بإسناد، أو وَقَفَـــه، أو أَرسَلَه، ورفقاؤه الأثباتُ يُخالفونه: فالعِبرةُ بما اجتَمَع عليه الثقاتُ، فإنَّ الواحد قد يَغلَط».(٥) وغير ذلك من أقوال أهل العلم.

ومن أمثلة ذلـــك: ما رواه الأئمة من حديث عبد الله بن الله بن عمـــر (ﷺ) عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الـــصُّبْحَ صَـــلَّى

---

(١) التمييز ١/١٧٤.

(٢) شعب الإيمان ٦/٧٩.

(٣) الكفاية في علم الرواية ١/٤٣٦.

(٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ ١/٩.

(٥) الموقظة في علم مصطلح الحديث ١/٥٢.

رَكْعَةً وَاحِدَةً تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

هذا الحديث رُوي عن عبد الله بن عُمر (رضي الله عنهما) واختلف عنه في متنه بوجهين:

الوجه الأول: رواه جماعة من الثقات عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى.....الحديث». وهم:

١- نافع مولى عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما).(١)

٢- عبد الله بن دينار المدني(٢).

٣- سالم بن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما).(٣)

٤- القاسم بن مُحَمَّد بن أَبي بكر الصديق، القرشي.(٤)

---

(١) وروايته أخرجها البخاري في كتاب الصلاة، باب الحِلَق والجلوس في المسجد ١٠٢/١ ح (٤٧٢)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٢) قال فيه الإمام الذهبي الحافظ ابن حجر: ثقة. "تقريب التهذيب صـ ٣٠٢، تاريخ الإسلام ٤٤١/٣". وروايته أخرجها البخاري في كتاب أبواب الوتر باب ما جاء في الوتر ٢٤/٢ ح (٩٩٠)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٣) قال الإمام الذهبي: الإمام، الزاهد، الحافظ، مفتي المدينة. وقال الحافظ ابن حجر: أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتاً، عابداً، "سير أعلام النبلاء ٤٥٧/٤ تقريب التهذيب ٢٢٦/١". وروايته أخرجها البخاري في كتاب التهجد، باب كيف كان صلاة النبي (ﷺ)؟ وكم كان النبي (ﷺ) يصلي من الليل؟ ٥١/٢ ح (١١٣٧)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٤) قال الأئمة: ابن سعد والعجلي وابن حجر: ثقة، "الثقات ٢١١/٢، تقريب التهذيب صـ ٤٥١، الطبقات الكبرى ١٤٨/٥". وروايته أخرجها البخاري في كتاب أبواب الوتر باب ما جاء في الوتر ٢٤/٢ ح (٩٩٣).

٥- أنس بن سيرين الأنصاري.[١]

٦- حُميد بن عبد الرحمن الكوفي.[٢]

٧- عبد الله بن شقيق.[٣]

٨- عُبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.[٤] وغيرهم. كلهم عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما).

الوجه الثاني: خالفهم عليُّ بن الأزدي[٥]، عن عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما)، عَنِ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». فانفرد الأزدي عن

(١) قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة، "تقريب التهذيب صـ ١١٥". وروايته أخرجها البخاري في كتاب أبواب الوتر باب ما جاء في الوتر ٢٤/٢ ح (٩٩٥) ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٢) قال فيه الإمام الذهبي: أحد الأثبات. وقال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة، "تاريخ الإسلام ٨٤٠/٤، تقريب التهذيب صـ ١٨٢". وأخرج روايته مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٣) قال الأئمة العجلي وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، "الثقات ٣٧/٢، الجرح والتعديل ٨١/٥". وأخرج روايته مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٤) وهو شقيق سالم، قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة، "تقريب التهذيب صـ ٣٢٧ ". وأخرج روايته مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل ٥١٦/١ ح (٧٤٩).

(٥) على بن عبد الله الأزدى، أبو عبد الله بن أبى الوليد البارقى.قال الحافظ ابن عدي: لا بأس به. وقال الإمام الذهبي: صدوق، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، ربما أخطأ. "الكامل في ضعفاء الرجال ٣٠٧/٦، الكاشف ٢/ ٤٣، تقريب التهذيب صـ٤٠٣".

الجماعة بلفظة «والنهار».[1]

وقد رجَّح العلماء رواية الجماعة بقرينة الكثرة من الثقات، وأعلُّوا الزيادة التي زادها علي الأزدي بالشذوذ؛ لمخالفته من هو أكثر منه وأوثق.

قال الإمام ابن معين: «ومن عَلِي الأزدي؟ حتى أقبل منه هذا، أدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر (ﷺ) أنه كان يتطوع بالنهار أربعا لا يفصل بينهن وآخذ بحديث علي الأزدي ؟! لو كان حديث علي الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر (ﷺ)».[2]

وقال الإمام الترمذي: «والصحيح ما رُوي عن ابن عمر (ﷺ) أن النبي (ﷺ) قال: «صلاة الليل مثنى مثنى» وروى الثقات عن عبد الله بن عمر (ﷺ)، عن النبي (ﷺ) ولم يذكروا فيه صلاة النهار».[3]

---

(١) أخرج هذه الزيادة من طريق على الأزدي: أبو داود في سننه كتاب تفريغ أبواب صلاة السفر، باب صلاة النهار ٤٦٥/٢ ح (١٢٩٥) والترمذي في سننه، كتاب أبواب السفر، باب أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٤٩١/٢ ح (٥٩٧)، وقال: «والصحيح ما روي عن ابن عمر (ﷺ) أن النبي (ﷺ) قال: "صلاة الليل مثنى مثنى"، وروى الثقات عن عبد الله بن عمر (ﷺ)، عن النبي (ﷺ) ولم يذكروا فيه صلاة النهار»، والنسائي في السنن الكبرى ٢٦٣/١ ح (٤٧٤)، وقال: «هذا إسناد جيد، ولكن أصحاب ابن عمر خالفوا علياً الأزدي؛ خالفه سالم، ونافع، وطاووس». وابن ماجه في سننه، كتاب أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها ٣٤٩/٢ ح (١٣٢١). والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثني ٩١٤/٢ ح (١٤٩٩). وأبو داود الطيالسي في مسنده ٤٤١/٣ ح (٢٠٤٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، باب في صلاة النهار كم هي؟ ٧٤/٢ ح (٦٦٣٤)، وابن الجارود في المنتقي كتاب الصلاة، باب في ركعات السنة ٧٩/١ ح (٢٧٨)، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب صلاة الليل والنهار مثني ٩١٤/٢ ح (١٤٩٩).

(٢) الاستذكار ١٠٩/٢.

(٣) سنن الترمذي ٤٩١/٢.

وقال الإمام النسائي عقب رواية علي الأزدي: «هذا الحديث عندي خطأ، والله أعلم».[1]

وقال الحافظ ابن حجر: «أكثر أئمة الحديث أعلَّوا هذه الزيادة وهي قوله: "والنهار"؛ بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر (رضي الله عنهما) لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ».[2]

القرينة الثانية: الترجيح بالحفظ:

من المعلوم أنَّ الرواة ليسوا على درجة واحدة في الحفظ والإتقان، فمنهم الحافظ المتقن الذي لا يكاد يُخطئ، ومنهم من قصُرت مرتبته عن هذه الدرجة فهو ثقة أيضاً، ولكنه ليس كالأول الحافظ المتقن، فإذا اختلف على راوٍ وكان أحد المختلفين أحفظ وأتقن، رُجحت روايته؛ نظراً لحفظه، وإتقانه، فيقول النَّاقد: «فلان أحفظ»، أو «فلان أوثق». وذلك يشمل حفظ الصدر وحفظ الكتاب.[3]

قال الإمام الشافعي: «وأهلُ الحديث مُتَبَايِنُونَ: فمِنْهم المعروف بعِلْمِ الحديث، بطلَبه وسماعه مِن الأب والعمِّ وذَوِي الرَّحِمِ والصَّدِيقِ، وطُولِ مُجالَسَة أهلِ التَّنازُع فيه، ومَنْ كان هكذا كان مُقَدَّمًا في الحِفْظ، إنْ خالَفه مَنْ يُقَصِّرُ عنه كان أوْلَى أنْ يُقْبَل حديثُه ممن خالفه مِنْ أهل التقصير عنه».[4]

---

(١) سنن النسائي ٢٢٧/٣.

(٢) فتح الباري ٤٧٩/٢.

(٣) الضبط: تيقظ الراوي حين التحمل، وحفظه حتى الآداء، وهو قسمان: ضبطُ صَدْرٍ: وهُو أَنْ يُثْبِت الراوي ما سَمِعَهُ من شيوخه، بحيثُ يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء، من غير زيادة أو نقصان، وضبطُ كتابٍ: وهُو صِيانَة كتابه مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إلى أَنْ يُؤَدِّيَ منهُ. "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ٥٨/١، فتح المغيث للسخاوي ٢٨/١".

(٤) الرسالة ٣٨٠/١.

وقال أيضاً: «إنما يغلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه».[(١)]

وقال الإمام ابن رجب: «وكلام أحمد وغيره من الحفاظ إنما يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك، والأحفظ أيضا».[(٢)]

وأما حفظ الكتاب فهو قرينة قوية في الترجيح عند الاختلاف؛ لأنه أقرب إلي الضبط والكمال، وأبعد عن الوهم والخطأ، وقد اعتبره الأئمة الأفذاذ، من ذلك قول الإمام ابن المبارك: «إذا اختلف الناس في حديث شعبة[(٣)] فكتاب غندر[(٤)] حكم فيما بينهم».[(٥)]

ومن أمثلة الترجيح بقرينة الحفظ: حديث «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي امْرَأَةً، هِيَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ يَدَ لَامِسٍ، قَالَ: «طَلِّقْهَا»، قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا، قَالَ: «اسْتَمْتِعْ بِهَا».

---

(١) اختلاف الحديث ٦٧٤/٨.

(٢) شرح علل الترمذي ٢١٤/١.

(٣) شعبة بن الحجاج بن الورد، العتكي. قال الإمام الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث، ولا أحسن حديثا منه. مات سنة ستين ومائة.

"يُنظر: تهذيب الكمال ٤٨٠/١٢، ٤٨٧، الجرح والتعديل ٣٧٠/٤.

(٤) لقب للحافظ محمد بن جعفرالبصري، ولُقب بذلك لأنه كان يكثر الشغب على ابن جُريج، فقال له: "اسكت يا غُندر"، أبو عبد الله البصري، قال الأئمة:ابن مهدي وابن المبارك والعجلي: ثقة، من أثبت الناس في حديث شعبة. توفي سنة أربع وتسعين ومائة "يُنظر: تهذيب الكمال ٦/٢٥، الجرح والتعديل ٢٢١/٧، الثقات ٢٣٤/٢".

(٥) شرح علل الترمذي ٧٠٣/٢.

هذا الحديث رُوي عن عَبد اللَّهِ بْن عُبَيد بْن عُمَير، واختلف عنه فيه بوجهين وصلاً وإرسالاً:

الوجه الأول: رواه هارون بن رئاب[(١)]، عن عبد الله بن عُبيد الله عن النبي (ﷺ) مُرسلاً.[(٢)]

الوجه الثاني: رواه عبد الكريم بن أبي المُخارق البصري[(٣)]، عن عبد الله بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) عن النبي (ﷺ).[(٤)]

وقد رجَّح العلماء الوجه المُرسل؛ لأن هارون بن رئاب أثبت من عبد الكريم بن أبي المُخارق.

وأعلَّ الإمام أحمد رواية الوصل؛ لأن راويه ضعيف خالف من هو أوثق

---

(١) قال الإمام أبو حاتم ثقة. ووافقه الإمام الذهبي والحافظ ابن حجر. "الجرح والتعديل ٨٩/٩، الكاشف ٣٢٩/٢، تقريب التهذيب صـ٥٦٨".

(٢) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده ٢٨٩/١، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب المبارأة باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً (١٢٣٦٥)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب تحريم تزويج الزانية ٦٧/٦ ح ١٩٥/٥ ح (٥٣٢١) والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى قَصْرِ الْآيَةِ عَلَى مَا نَزَلَتْ فِيهِ أَوْ نَسْخِهَا ٢٤٩/٧ ح (١٣٨٧٠) وفي معرفة السنن والآثار، كتاب النكاح، باب نكاح المحدودين يعني الزُناة ٨٨/١٠ ح (١٣٧٦٦)، كلهم من طريق هارون بن رئاب به، بألفاظ متقاربة.

(٣) قال الإمامان أحمد وأبو حاتم: ضعيف، ووافقهما الحافظ ابن حجر. "العلل ومعرفة الرجال ٤١٢/١، الجرح والتعديل ٦٠/٦، تقريب التهذيب صـ٣٦١".

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، باب في الرجل يرى امرأته تفجر أو يبلغه ذلك يطؤها أم لا؟ ٤٩٠/٣ ح (١٦٢٤٩)، والنسائي في سننه، كتاب النكاح، باب تحريم تزويج الزانية ١٩٥/٥ ح (٥٣٢١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى قَصْرِ الْآيَةِ عَلَى مَا نَزَلَتْ فِيهِ أَوْ نَسْخِهَا ٢٤٩/٧ ح (١٣٨٧٠) كلهم من طريق عبد الكريم بن أبي المُخارق به، بلفظه.

منه، فقال: «هذا حديث منكر».[1]، وقال الإمام النسائي «هَـذَا الْحَـدِيثُ لَـيْسَ بِثَابِتٍ» يعني الرواية الموصولة، «وَعَبْدُ الْكَرِيمِ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَهَارُونُ بْنُ رِئَابٍ أَثْبَتُ مِنْهُ وَقَدْ أَرْسَلَ الْحَدِيثَ، وَهَارُونُ ثِقَةٌ، وَحَدِيثُهُ أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنْ حَـدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ».[2]

---

(١) المغني عن حمل الأسفار ٤٧٤/١.

(٢) والوجه الراجح إسناده ضعيف؛ لأنه مُرسل.

قلت: ورواية عبد الله بن عبيد الله بالوصل لها متابعة جيدة من عكرمة (رَحِمَهُ اللَّهُ) أخرجها أبو داود والنسائي كلاهما من طريق عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَـالَ: جَـاءَ رَجُـلٌ إِلَـى النَّبِيِّ (ﷺ)، فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَمْنَعُ يَدَ لَامِسٍ».

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب تزويج الأبكار ٣٩٢/٣ ح (٢٠٤٩)، والنـسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب ض١ جاء في الخلع ١٩٦/٦ ح (٣٤٦٤).

لذلك قال الإمام النووي: وإسناده إسناد صحيح، "تهذيب الأسماء واللغات ٤٠/٣".

وعلى هذا فالمثال هنا–الوارد في الترجيح– يحمل فقط على وجهي الرواية عن عبد الله بـن عبيد الله.

وقد اختلف العلماء في قوله «لا تردُ يد لامس»:

فقيل: معناه أنها مطاوعة لمن أرادها، وهذا كناية عن الفجور، والزنا، وقيل: بل هُوَ كِنَايَـة عَن بذلها المال، ورجح الإمام أحمد هذا القول؛ لأنه (ﷺ) لم يكن ليأمره بإمساكها وهي تفجُر.

وقيل: المراد أنها تتلذذ بمن يلمسها، فلا ترد يده ولم يرد الفاحشة العظمى وإلا كـان بـذلك قاذفاً.

وقال الحافظ ابن كثير: «إنَّ سجيتها لا ترد يد لامس، لا أن المراد أن هذا واقعٌ منها، وأنهـا تفعل الفاحشة، فإن رسول الله (ﷺ) لا يأذن في مصاحبة من هذه صفتها، فإن زوجها يكـون ديوثا، وقد تقدم الوعيد على ذلك، ولكن لما كانت سـجيتها هكـذا، أمـره رسـول الله (ﷺ) بفراقها، فلما ذكر أنه يُحبها أباح له البقاء معها؛ لأن محبته لها محققة، ووقوع الفاحشة منهـا متوهم، فلا يصار إلى الضرر العاجل لتوهم الآجل».

"يُراجع: معالم السنن للإمام الخطابي ١٨١/٣، حاشية السندي على سـنن النـسائي ٦٧/٦، سبل السلام ٢٨٤/٢، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) ١٠/٦.

القرينة الثالثة: اختصاص الراوي بأنه أثبت الناس عن الشيخ:

وهذه القرينة من أقوى القرائن في الترجيح؛ وذلك لأنَّ الرواة ليسوا على مرتبة واحدة في الضبط والإتقان عن الشيخ، ولاسيما إذا كان الشيخ مكثراً، فالرواةُ يتفاوتون في ملازمة الشيخ، فمنهم من يلازمه مدة طويلة، ومنهم من لازمه مدة قصيرة.

وهذا الاختصاص يعود إلى عدة أسباب، منها قوة الحفظ أو الكتابة، أو طول الملازمة وقدمها، أو قرابة الراوي، أو تعدد السماع، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة.

لذا نجد الراوي يبرز في شيخ معين فيكون أثبت أصحابه، وقد يكون في غيره نازل الرتبة متأخراً.

فإذا اختلف على راوٍ من رواة الإسناد وكان أحد تلاميذه أثبت الناس فيه، فالقول قوله، وتُرجح روايته، ولا اعتبار بمن خالفه، كحماد بن سلمة في ثابت البُناني.

قال الإمام مسلم: «اجتماع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت البناني[1] حماد بن سلمة».[2]

---

(١) ثابت بن أسلم البُناني، قال الإمام ابن معين: ثقة، وقال الإمام أبو حاتم: ثقة، من أثبت أصحاب أنس، مات سنة سبع وعشرين ومائة. "يُنظر: تهذيب الكمال ٣٤٤/٤، الجرح والتعديل ٤٩٩/٢".

(٢) التمييز ٧١/١، وحماد بن سلمة بن دينار البصري. قال الإمامان ابن معين والعجلي: ثقة، وقال الإمامان أحمد وابن المديني عنه: أثبت الناس في ثابت البناني. وقال الإمام أحمد: حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل. مات سنة سبع وستين ومائة. "يُنظر: العلل للإمام أحمد ١٣١/٢ ١، الجرح والتعديل ١٤٢/٣، الثقات للعجلي ٣١٩/١".

وأثبت الناس في الأعمش[١] سفيان الثوري[٢]، وأثبت أصحاب الزهري[٣] الإمام مالك.[٤]

ومن أمثلة الترجيح بقرينة الاختصاص: حديث «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَظْلَمَتِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

فهذا الحديث رُوي عن سُفيان الثوري، واختلف عنه في إسناده وصلاً وإرسالاً:

الوجه الأول: رواه عبد الرحمن بن مَهْدي[٥]، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مَرْثَد، عن أبي جعفر الباقر مُرسلاً.[٦]

---

(١) سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الكوفي. قال العجلي: ثقة. وقال الخطيب: وكان ثقة، ثبتا في الحديث.

قال ابن حجر: ثقة، حافظ، وكان يُدلس، وذكره في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين. توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. "يُنظر: الثقات للعجلي ٤٣٢/١، تاريخ بعداد ٥/١٠، تقريب التهذيب صـ ٢٥٤، طبقات المدلسين صـ٣٣".

(٢) قاله الإمام أبو حاتم الرازي " الجرح والتعديل ٦٤/١ ".

(٣) الإمام محمد بن مسلم بن عُبيد، المعروف بابن شهاب الزهري، متفقٌ على جلالته وإمامته.

(٤) قاله الأئمة: أحمد وابن معين وأبو حاتم وغيرهم. "الجرح والتعديل ٦٧١/٢.

(٥) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، البصري. الإمام، الثقة، الثبت، الحجة، المتقن. قال ابن المديني: أوثق الناس في الثوري: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وقال أبو حاتم: إمام ثقة، أثبت من يحيى بن سعيد، وأتقن من وكيع، وكان عرض حديثه على سفيان. "الجرح والتعديل ٢٥٥/١".

(٦) أخرجه النَّسائي في كتاب تحريم الدَّم، باب من قُتل دون ماله ١١٦/٧ح (٤٠٩٣) وفي السنن الكبرى له، كتاب المُحاربة، باب من قاتل دون ماله ٤٥٤/٣ ح (٣٥٤٢)، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، به، بلفظه.

الوجه الثاني: رواه الْمُؤَمَّلُ بن إسماعيل[(١)]، عن سفيان الثَّوري، عن علقمة بن مَرْثَد، عَن سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ بُريدة بن الحُصيب (ﷺ) مرفوعاً.[(٢)]

وقد أعلَّ الإمام النَّسائي الطريق الموصول بقوله «حَدِيثُ الْمُؤَمَّلِ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»؛ لأنه أثبت أصحاب سفيان الثوري، ولأنه أحفظ من المؤمل، فتترجح رواية الإرسال بقرينة الاختصاص.[(٣)]

القرينة الرابعة: الترجيح بالمتابعات[(٤)]: «متابعة الثقات للشيخ المختلف عليه أو من فوقه».

والفرق بين هذه القرينة والقرينة الأولى «الترجيح بقرينة الأكثر»، أن

---

(١) مُؤَمَّل (بضم الميم على وزن محمد) بن إسماعيل، القُرشي، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، شديدٌ في السنة، كثير الخطأ، يُكتب حديثه، وقال السَّاجي: صدوقٌ، كثير الخطأ، وله أوهام يطول ذكرها، وقال الذهبي: صدوقٌ، مشهورٌ، وقال ابن حجر: صدوقٌ، سيء الحفظ، مات سنة ست ومائتين، قلت: وخلاصة حاله أنه صدوقٌ، كثير الخطأ والوهم؛ بسبب سوء حفظه، والله أعلم، " يُنظر: الجرح والتعديل ٣٧٤/٨، تهذيب التهذيب ٣٨١/١٠، المغني في الضعفاء ٦٨٩/٢، تقريب التهذيب صـــــ ٥٥٥".

(٢) أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدَّم، باب من قُتل دون ماله ١١٦/٧ح (٤٠٩٢)، وفي السنن الكبرى، كتاب المحاربة، باب من قاتل دون ماله ٤٥٤/٣ ح (٣٥٤١)، والبَّزار في مسنده كما في البحر الزّخار ٢٦٤/١٠ ح (٤٣٦٣)، والطبراني في المعجم الأوسط ٨٦/٧ ح (٦٩٣٠)، ثلاثتهم من طريق المؤمل، به، بلفظ قريب.

(٣) الحديث من الوجه الراجح رجاله ثقات، ولكنه ضعيفٌ؛ للإرسال، ومتن الحديث له شواهد كثيرة تقويه، منها: حديث عبد الله بن عمرو (ﷺ) أخرجه والإمام البخاري في صحيحه، كتاب المظالم والغصب، باب من قاتل دون ماله فهو شهيد ١٣٦/٣ ح (٢٤٨٠).

(٤) المتابع هو: الحديث الذي يشارك رواته رواة الحديث الذي يظن أنه فرد س، مع الاتحاد في الصحابة،واتحاد المعنى في كلا الحديثين.

الترجيح بالعدد يكون بتلاميذ الراوي المختلف عليه، أمَّا هذه القرينة فتكون المتابعة للشيخ المختلف عليه أصلاً، فمثلاً اختلف على راوٍ في حديث بوجهين بين الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، وتابع هذا الراوي المختلف عليه ثلاثة من الثقات على وجه الوقف، فهذه المتابعة تُعتبر قرينة قوية على أن الراجح من رواية الراوي المختلف عليه الوقف؛ لهذه المتابعات.

مثاله: حديث عن أبي ذر (رضي الله عنه) قال: "من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص القطاة بنى الله له بيتاً في الجنة"(١).

فقد روي مرفوعا، و موقوفا، ومداره على الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر (رضي الله عنه).

فرواه أصحاب الإمام سفيان الثوري عنه، عن الأعمش على الوجهين، غير أن أكثرهم وأوثقهم على الوقف.

ثم تابع جرير بن عبد الحميد، وأبو معاوية: محمد بن خازم، و عيسى بن يونس، و حفص بن غياث، و شريك بن عبد الله، تابعوا الإمام الثوري على رواية الوقف من خلال أكثر، وأوثق أصحابهم.

---

(١) أخرجه: أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف، كتاب: الصلوات، باب (٨٦): في ثواب من بنى مسجداً ١/٢٧٥ ح (٣١٥٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده كما في المطالب العالية ٣/٤٧٤ ح (٥/٣٥١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٤/٢٠٩ ح (١٥٤٩)، وأبو يعلى في المسند ٧/٨٥ ح (٤٠١٨)، والطبراني في المعجم الأوسط ٢/٢٤٠ ح (١٨٥٧) و في المعجم الصغير ص ٣٨٩ ح (١٠٧٧)، وابن عبد البر في التمهيد ١/٣٢ (٢)، والدارقطني في العلل ٦/٢٧٤-٢٧٥، وابن حبان في صحيحه، كما في الإحسان، كتاب: الصلاة، باب (٦): المساجد ٤/٤٩٠ ح (١٦١٠)،والبزار كما في البحر الزخار ٩/٤١٢ ح (٤٠١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٣٨، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٤/٢١٧.

وبناء على قرينة المتابعات هذه ترجحت رواية الوقف.

ويستفيد الباحث من هذه القرينة أيضاً إذا كثُر المختلفون على الشيخ، بحيث يكون غالب الظن أن الاضطراب من الشيخ، ففي هذه الحالة يجب النظر إلى من تابع الشيخ المختلف عليه، لمعرفة الراجح من هذه الروايات. قال الحافظ ابن حجر: «والمُتابَعَةُ على مراتِبَ: لأنها إنْ حَصَلَتْ للرَّاوي نفسه؛ فهي التَّامَّةُ، وإنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فمَنْ فوقَهُ؛ فهِيَ القاصِرةُ، ويُستفادُ منها التَّقويةُ».[(١)]

القرينة الخامسة: مخالفة الراوي للطريق الجادة:

من أهم طرق كشف العلَّة سلوك الجادة، والمقصود بسلوك الجادَّة: أن ينفرد الراوي غير المتقن بطريق معروف مشهور تسبق إليه الألسنة، مع مخالفته للحفاظ فيروونه من غير هذا الطريق المشهور، فيقع الراوي في الخطأ والوهم ويسلك الجادة لسوء حفظه، وقلة ضبطه.

فإذا روى المُحدِّث حديثاً عن شيخه المُكْثِر عنه من طريق آخر، ثم رواه راوٍ آخر عن شيخه من الطريق المشهور كان في ذلك قرينة على خطأ هذا الراوي- خاصة إذا كان غير متقن- لأنه سلك الجادة المعروفة، ولم يفطن إلى عدول شيخه عن الإسناد المشهور، ودَّل على أنَّ الراوي الذي خالف الجادَّة قد ضبط إسناده، لأنه لا يتحول من طريق مشهور إلى طريق نادر إلا الحافظ المتقن.

ومن أمثلة الطرق المشهورة: طريق حمَّاد بن سلمة[(٢)] عن ثابت[(٣)] عن أنس

---

(١) نزهة النظر ١/٧٤.

(٢) سبقت ترجمته صـ ١٨.

(٣) سبقت ترجمته صـ ١٨.

بن مالك (ﷺ)[(١)]، فيأتي حديث يرويه حماد عن ثابت عن غير أنس (ﷺ) بإسناد آخر، فيأتي راوٍ ويخالف حماد فيرويه عن ثابت عن أنس ويسلك الطريق المشهور، فرواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلَّ حفظه، بخلاف ما قاله حمَّاد بن سلمة، فإن في إسناده ما يُستغرب فلا يحفظه إلا حافظ.[(٢)]

قال الحافظ ابن رجب: «فإن كان المنفرد عن الحفاظ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ».[(٣)]

وقال الإمام السيوطي: «أن يكون طريقه معروفة، يروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق – بناء على الجادة – في الوهم».[(٤)]

وقال الإمام أحمد: «أهل المدينة إذا كان الحديث غلطاً، يقولون: ابن

---

(١) أنس بن مالك بن النضر، الأنصاري، الخزرجي (ﷺ)، خادم رسول الله (ﷺ)، وهو من السبعة المكثرين للرواية عن النبي (ﷺ)؛ حيث رُوى له عن رسول الله (ﷺ) ألفان ومائتان وستة وثمانين حديثاً، مات سنة ثلاث وتسعين، وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة. "يُنظر: الاستيعاب في معرفة الإصحاب ٢٧٨/١، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٢٩٤/١، الإصابة في تمييز الصحابة ٢٧٥/١، أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد لابن حزم صـ ١٧.

(٢) يُنظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٨٤٢/٢.

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٨٤١/٢.

(٤) تدريب الراوي ٣٠٧/١.

المنكدر[1] عن جابر[2]، وأهل البصرة ثابت عن أنس، يحيلون عليهما»، وشرح الحافظ ابن رجب هذه العبارة فقال: «ولما اشتهرت رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواية ثابت عن أنس (ﷺ) صار كل ضعيف وسيىء الحفظ إذا روى حديثاً عن ابن المنكدر يجعله عن جابر عن النبي (ﷺ) وإن رواه عن ثابت، جعله عن أنس عن النبي (ﷺ) هذا معنى كلام الإمام أحمد».[3]

والإمام أبو حاتم كثيراً ما يُعلّ الحديث بهذه القرينة فيقول: «لزم الطريق»[4] ويُعبر عنها الإمام الحاكم بقوله: «أخذ طريق المجرة»[5]. وكثيراً ما يستعمل الحافظ ابن حجر هذا المصطلح فيقول: «سلك الجادة».[6]

ومن أمثلة هذه القرينة: حديث «من صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له

---

(١) محمد بن المنكدر بن عبد الله القرشي، قال الأئمة ابن معين وأبو حاتم وابن حجر: ثقة، وقال الإمام الذهبي: إمام، توفي سنة ثلاثين ومائة، " الجرح والتعديل ٩٨/٨، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ٢٢٤/٢، تقريب التهذيب ٥٠٨/١.

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو، الأنصاري (ﷺ)، شهد بدراً وقيل لم يشهدها، وأحداً والمشاهد بعدها، روي عن النبي (ﷺ)، وأبي بكر (ﷺ)، وعمر (ﷺ)، وغيرهم، روي عنه: أبو الزبير المكي، والحسن البصري، وغيرهم، وهو من السبعة المكثرين، رُوى له عن رسول الله (ﷺ) ألف وخمسمائة وأربعين حديثًا. يُنظر: الاستيعاب ٢١٩/١، أسد الغابة ٤٩٢/١، الإصابة ٥٤٦/١، أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد صـ١٧.

(٣) شرح علل الترمذي ٦٩٤/٢.

(٤) يُنظر: علل الحديث لابن أبي حاتم أحاديث: (٢٨٨)، (٥٨٢)، (١٢٨٦)، (١٨٢٣)، (٢٢٣٧)، (٢٢٩٦).

(٥) معرفة علوم الحديث ١١٨/١.

(٦) يُنظر: فتح الباري لابن حجر (٣٥٣/١، ٢٧٠/٣، ٣٨٤/٩، ٦٣٢/٩، ٩٦/١٠، ٣٦٤/١٠).

بيتاً في الجنة».

هذا الحديث رُوي عن سُهيل بن أبي صالح، واختلف عنه في إسناده بوجهين:

الوجه الأول: رواه فُليح بن سليمان[1]، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن المُسَيْب بن رافع، عن عَنْبَسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة

---

(١) اختلف النَّقاد في حاله على قولين: **القول الأول:** التضعيف: ضعفه الأئمة ابن معين وابن المديني وأبو حاتم والنسائي وأبو داود، **القول الثاني:** التعديل: قال الإمام الدارقطني: يختلفون في فُليح، ولا بأس به. وقال السَّاجي: هو من أهل الصدق ويَهِم، وقال الحاكم: اتفاق الشيخين عليه يُقَوِّي أمره، وقال الإمام ابن شاهين: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وذكره الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ وقال: حديثه في رُتَبة الحسن. وقال في ديوان الضعفاء: ثقة، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ. وقال الدارقطني: يختلفون في فليح، ولا بأس به.

وقال الحافظ ابن عدي: ولفليح أحاديث صالحة وهو عندي لا بأس به.

قلت: ونظرت في تفسير الجرج فوجدت سببين لتجريحه:

الأول: أنه كان يتكلم في رجال الزُهري: قَال أَبُو عُبَيد الآجُرِّيّ: سألت أبا دَاوُد: أبلغك عن يحيى ابن سَعِيد أنه كان يقشعر من أحاديث فليح؟ قال: بلغني عَنْ يحيى ابن مَعِين. قال: كان أَبُو كامل مظفر بْن مدرك يتكلم في فليح، قال أَبُو كامل: كانوا يرون أنه يتناول رجال الزُّهْرِيّ. قال أَبُو دَاوُد: وهذا خطأ عسى يتناول رجال مالك. قلت: وهذا ليس سبباً مُعتبراً في الجرح.

الثاني: زعم الساجي أنه كان يتكلم في الصحابة (ﷺ): حيث قال الساجي: يهم وإن كان من أهل الصدق، وأصعب ما رمى به ما ذُكر عن ابن معين، عن أبي كامل، قال: كنا نتهمه، لأنه كان يتناول من أصحاب النبي (ﷺ)، قلت: وهذا بعيد، فما نقل أحد عن ابن معين أنه كان يتكلم في الصحابة الكرام (ﷺ)، فلعل الساجي وهم في ذلك، ولعله كان يتكلم في رجال الزُّهْرِيّ، كما في الرواية السابقة، وعلى كلٍ فقد أخرج له البخاري في صحيحه. =

(ﷺ) قالت: قال رسول الله (ﷺ): «من صلى اثنتي عشرة ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة».[1]

=**قلت:** وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن تخريج الشيخين له فقال: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عُيْيَنَة وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب، وبعضها في الرقاق.

قلت: وخلاصة حاله أنه صدوق، حسن الحديث، وما ضُعف به من أجله ليس سبباً يُعتد به في الجرح.

"يُنظر:تاريخ ابن معين رواية الدوري ٦٩/١، سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني ١١٧/١، الجرح والتعديل ٨٥/٧، الضعفاء والمتروكون للنسائي ٨٧/١، سير أعلام النبلاء ٣٥٣/٧، الثقات لابن حبان ٣٢٤/٧، تهذيب التهذيب ٣٠٤/٨، المختلف فيهم لابن شاهين ٦٢/١، الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١٤٤/٧، تذكرة الحفاظ ١٦٤/١، ديوان الضعفاء ٣٧٠/١، تقريب التهذيب صـ٤٤٨.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن ٥٠٣/١ ح (٧٢٨).

كما أخرجه الترمذي في جامعه، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة من السنة، ما له فيه من الفضل ٢٧٣/٢ ح (٤١٥)، وقال: «وحديث عنبسة عن أم حبيبة حديث حسن صحيح». والنسائي في سننه كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ثواب من صلي في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة ٢٦٢/٣ ح (١٨٠٢). ومحمد بن نصر المَرْوزي في مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، باب الركعتين بعد المغرب ٧٩/١، والطبراني في المعجم الكبير ٢٣١/٢٣، بزيادة في آخره كلهم من طريق فليح بن سليمان، به.

الوجه الثاني: رواه محمد بن سليمان الأصبهاني[(١)]، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة (ﷺ) عن النبي (ﷺ) قال: «من صلى في يوم ثنتي عشرة ركعة...الحديث.[(٢)]

وعليه فقد رجح النقاد كون الحديث من مسند أم حبيبة – رضي الله عنها – بعدة قرائن:

القرينة الأولى: الحفظ: لأن فُليح أقوى من ابن الأصبهاني.

القرينة الثانية: مخالفة فُليح للطريق الجادة، مما يدل على أنه قد ضبط إسناده، وقد بين الأئمة النقاد أن محمد بن سليمان أخطأ فسلك فيه الجادة، ولزم الطريق المعروف، فجعله من مسند أبي هريرة (ﷺ)؛ لأن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة (ﷺ) طريق معروف مسلوك.

قال الإمام البخاري في رواية محمد بن سليمان «وهذا وَهْم».[(٣)]

---

(١) قال الإمام ابن معين: ليس بشيء. وقال الإمام النسائي: ضعيف. وقال الحافظ ابن عدي: مضطرب الحديث.

"تاريخ ابن معين رواية الدوري ٥١٦/٣، سنن النسائي ٢٦٢/٣، الكامل في ضعفاء الرجال ٤٦٤/٧".

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب صلاة التطوع والإمامة ٢٠/٢ ح (٥٩٨٢)، مُطَولاً، والإمام البخاري في التاريخ الكبير تعليقاً ٣٧/٧، قال: «وقال محمد بن سليمان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة (ﷺ) عن النبي (ﷺ) نحوه، وهذا وَهْم». أخرجه في كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب ثواب من صلي في اليوم والليلة ثنتي عشرة ركعة ٢٦٢/٣ ح (١٨١١)، بلفظه، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب ما جاء في ثنتي عشرة ركعة من السنة ٢٢٥/٢ ح (١١٤٢)، من طريق ابن أبي شيبة به مُطولاً، كلهم من طريق محمد بن فليح، به.

(٣) التاريخ الكبير ٣٧/٧.

وقال الإمام النسائي في السنن: «هَذَا خَطَأٌ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ضَعِيفٌ، هُوَ ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ».

وقال الإمام أبو حاتم في رواية ابن الأصبهاني «هذا خطأ، كنت معجبا بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت سُهيل..... فعلمت أن ذاك[(١)] لزم الطريق».

وقال الإمام الدارقطني في العلل: «وقول فُليح أشبه بالصواب».[(٢)]

وقال الحافظ ابن عدي: «وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة (ﷺ)، وكان هذا الطريق أسهل عليه؛ إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة».[(٣)]

القرينة السادسة: إخراج البخاري ومسلم الحديث أو أحدهما في صحيحهما.

من المعلوم أن الصحيحين لهما مكانة كبيرة عند السادة العلماء خاصة، وعند جماهير المسلمين عامة، فهما أصح الكتب بعد كتاب الله (ﷻ)، وأحاديثهما في أعلى درجات الصحة.

فإذا اختلف على راوٍ من رواة الإسناد بوجهين أو أكثر، رُجح الوجه الذي في الصحيحين أو أحدهما؛ نظراً لعلو منزلتهما، ودقتهما، وتحريهما أصح الصحيح، ولاتفاق الأئمة على صحتهما، وتلقي الأئمة لهما بالقبول.

قال الإمام ابن الصلاح عن أقسام الصحيح: «**فأولهما:** صحيح أخرجه

---

(١) يعني محمد بن سليمان ابن الأصبهاني قد سلك الطريق المعروف، يُنظر: علل الحديث لابن أبي حاتم ١٦٦/٢ بتصرف.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٨٥/٨.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال ٤٦٤/٧.

البخاري ومسلم جميعا، **الثاني:** صحيح انفرد بـه البخـاري، أي عـن مـسلم. **الثالث:** صحيح انفرد به مسلم، أي عن البخاري، **الرابع:** صحيح على شرطهما لم يخرِّجاه، **الخامس:** صحيح على شرط البخاري لم يخرِّجه، **السادس:** صحيح على شرط مسلم لم يخرِّجه، **السابع:** صحيح عند غيرهما، وليس علـى شـرط واحد منهما. هذه أمهات أقسامه، وأعلاها الأول، وهو الذي يقـول فيـه أهـل الحديث كثيرا: "صحيح متفق عليه". يطلقون ذلك ويعنون به اتفـاق البخـاري ومسلم، لا اتفاق الأمة عليه. لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معـه، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول».[(١)]

وقال الإمام العراقي وهو يُعدد وجوه الترجيح: «إخراج الشيخين أو أحدهما إحدى الروايتين دون الأخرى».[(٢)]

وقال الحافظ ابن حجر: «لا ريب في تقديم البخاري ثم مـسلم علـى أهـل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلـل، فـإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلـل الحـديث وعنـه أخـذ البخاري ذلك حتى كان يقول ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علـي بـن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول دعـوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه ... وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا مـا لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة».[(٣)]

وقال الإمام مسلم: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكـل مـا

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٨/١.

(٢) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ٢٨٩/١.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٤٧/١.

أشار أن له علَّة تركته، وكل ما قال إنَّه صحيح وليس له علَّة خرَّجته».[1]

ويلتحق بذلك تصحيح أحد الأئمة لأحد الأوجه، كأبي حاتم، وأبي زُرعة، وغيرهما. قال الحافظ ابن حجر: «وقد تقصر عبارة المُعلِّل منهم، فلا يُفْصح بما استقر في نفسه من ترجيح إحدى الروايتين على الأخرى كما في نقد الصيرفي سواء، فمتى وجدنا حديثا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم - بتعليله - فالأولى إتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه».[2]

ومن أمثلة الترجيح بهذه القرينة حديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما)، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى».[3]

وقد سبق الكلام عن هذا الحديث وأنَّ الزيادة التي زادها عليّ الأزدي (رحمه الله) «والنهار» زيادة شاذة؛ بقرينة الحفظ؛ لأن الأئمة الحفاظ لم يذكروا هذه القرينة، ينضم إليها تخريج البخاري ومسلم الحديث من غير هذه الزيادة؛ مما يؤكد شذوذها، وصحة الحديث من غيرها.

---

(١) تاريخ الإسلام ٦/٤٣٠.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٧١١.

(٣) سبق الكلام عن هذا الحديث في القرينة الأولى.

المطلب الثاني
القرائـــن الخاصّـــــة

تحدثنا في المطلب السابق عن القرائن العامة وهي التي يُرجع إليها في أغلب الأحاديث، أما القرائن الخاصة فتُستفاد من كل حديثٍ بعينة، وكل حديثٍ بعينــه قد يكون له قرينة أو قرائن يُرجح بها وجه على وجهٍ، وأهم هذه القرائن:

القرينـة الأولى: وجود قصة في المتن[(١)]**:**

فإذا اختلف على راوٍ من رواة الإسناد، وكانت هنـاك قـصة فـي إحـدى الروايتين رُجِّحت الرواية المشتملة على قصة؛ فإن الراوي إذا اقترن بما يرويه قصة كان- غالباً- أذْكَر لها وما يتعلق بها، وفيه قرينة قوية على ضبطه وقـوة حفظه، إذْ أتى بالحديث على وجهه بتمامه، وبقصته.

قال الإمام أحمد: «إذا كان في الحديث قصة دل على أن راويه حفظه».[(٢)]

وقال الإمام الخطيب: «وقد يُرَجح أحد الخبرين بـأن يكـون مرويـا فـي تضاعيف قصة مشهورة متداولة معروفة عند أهل النقل؛ لأن ما يرويه الواحـد مع غيره أقرب في النفس إلى الصحة مما يرويه الواحـد عاريـاً عـن قـصة مشهورة».[(٣)]

مثال ذلك: ما جاء في علل الإمام الدارقطني حيث: «سئل عن حديث عطـاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، جاءت امرأة عرضت نفسها علـى النبـي (ﷺ)،

---

(١) يُراجع: قواعد العلل وقواعد الترجيح ٩٨/١، قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة ٣٥٠/١.

(٢) فتح الباري ٣٦٣/١.

(٣) الكفاية في علم الرواية ٤٣٥/١.

فزوجها رجلا على أن يعلمها عشرين آية... الحديث[1].

فقال: يرويه عِسْل بن سفيان، واختلف عنه؛

فرواه الحجاج بن الحجاج، عن عسل، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ).

وخالفه شعبة، رواه عن عسل، عن عطاء مرسلا، عن النبي (ﷺ).

قال الشيخ: حديث الحجاج غير مدفوع، لأنه أتى بالقصة على وجهها، وشعبة اختصرها.»[2].

القرينة الثانية: وجود تفصيل في المتن أو الإسناد:

من المعلوم أنَّ الشيخ أحياناً قد يقول كلاماً من عنده أثناء روايته للحديث، كأن يفسر كلمة غريبة، أو يستنبط حكماً فقهياً من الحديث، أو ينتقل من إسناد إلى آخر، وعليه فتلميذه الحافظ يضبط ذلك ويُفصل كلام شيخه من كلام النبي (ﷺ) ويميز الأسانيد، أما غير المتقن فلا يميز ويروى الحديث بالإسناد على أنه من كلام النبي (ﷺ)، فيقع الإدراج[3].

قال الحافظ ابن حجر وهو يبين سبب الإدراج: «الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه/ كتاب النكاح/ باب فى التزويج على العمل يعمل/٢/٢٠٢.. والنسائي فى السنن الكبرى/كتاب النكاح/كيف التزويج على آي القرآن/٣/٣١٣/٥٥٠٦.

(٢) علل الدارقطني ١١/١٠٤.

(٣) والإدراج: ما أدرج في حديث رسول الله (ﷺ) من كلام بعض رواته فيرويه من بعده موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله (ﷺ).

"يُنظر: مقدمة ابن الصلاح ١/١٩٥، الموقظة ١/٥٣، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/٨١١".

فيقع ذلك».[1]

فإذا اختلف على راوٍ في الإسناد، وكان في إحدى الروايتين تفصيل في المتن أو الإسناد، رُجحت هذه الرواية، لأن راويها قد ضبط وميَّز بخلاف غيره الذي وقع في الخطأ.

وقد استعمل الإمام الدارقطني في حديث فقال: «والصحيح قول من فصلَّه».[2]

القرينة الثالثة: التخصص في الفنّ:

يختلف العلماء في أخذهم العلم وحرصهم عليه، فمنهم من يتبحر في جل العلوم والفنون، ومنهم من يكون له تميَّز وتفوق في علم من العلوم، فيبرع فيه، ويُشتهر به، فتجده حريصاً على جمع مروياته، وحفظها، وإتقانها، فمثلاً: محمد بن إسحاق[3] قد تميَّز بالسير والمغازي، فإذا خُولف في هذا الفنَّ فالقول قوله؛

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٨٩٢/٨.

(٢) علل الدارقطني ١٣٢/٥.

(٣) محمد بن إسحاق بن يسار المدني. قال الإمام شعبة: صدوق في الحديث. وقال الإمام ابن معين: صدوق، ولكنه ليس بحجة، وقال الإمام أحمد: هو كثير التدليس جدا فكان احسن حديثه عندي ما قال اخبرني وسمعت، وقال أيضاً: ابن إسحاق حسن الحديث، لكن إذا جمع بين رجلين! قيل له: كيف؟ قال: يحدث عن الزهري وآخر، يحمل حديث هذا على هذا، وقال أبو زُرعة: صدوق. وقال الإمام الذهبي: حديثه حسن. وقال الإمام الذهبي أيضاً: صدوق قوي الحديث إمام لا سيما في السير، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، يُدلس، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب التدليس وقال: صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم. "الجرح والتعديل ١٩١/٧، علل الحديث لابن أبي حاتم ١٤٩/١، المغني في الضعفاء ٥٥/٢، الكاشف ١٥٦/٢، تقريب التهذيب صـ٤٦٧، طبقات المدلسين ٥١/١".

لأنه إمام السِّيَر والمغازي.

وهذه القرينة مُعتبرةٌ عند السادة الأئمة، حيث رجح الإمام ابن عبد البر رواية ابن شهاب الزُهري على رواية غيره بقرينة التخصص في الفنَّ، حيث قال: «يترجح قول ابن شهاب؛ لأنه أعلم بالسير والمغازي».(١)

وأيضاً قد رجح الحافظ ابن حجر رواية ابن إسحاق على رواية غيره في حديث متعلق بالسير والمغازي، فقال: «رواية ابن إسحاق هي الراجحة في نظري؛ لأن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم».(٢)

القرينة الرابعة: الترجيح برواية صاحب القصة:

وهذه القرينة من القرائن المُعتمدة في الترجيح بين الروايات، فإن صاحب القصة أدرى بالحديث، وأعلم بملابساتها، وأتقن لها من غيره، فترجح روايته عند مخالفة غيره له.

قال الإمام الخطيب: «ويُرَجَّح بأن يكون راوي الخبر من هو صاحب القصَّة، والآخر ليس كذلك».(٣) وقال الإمام الحازمي وهو يُعدد وجوه الترجيح: «أن يكون أحد الراويين صاحب القصَّة فيرجح حديثه؛ لأن صاحب القصَّة أعرف بحاله من غيره وأكثر اهتماما».(٤)

القرينة الخامسة: الترجيح برواية الأفقه عند الاختلاف في المتن

وهذه من القرائن المُعتمدة عند السادة المُحدِّثين، فإذا اختلف على شيخ، وكان أحد رواة الوجهين فقيهاً، رُجحت روايته؛ فإن الفقيه أعرف بالمعاني وإحالاتها،

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٣٨٨/٦.

(٢) فتح الباري ٣٢٠/٥.

(٣) الكفاية في علم الرواية ٤٣٥/١.

(٤) الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار ١١/١.

ودقة الألفاظ ومدلولاتها، فالإتقان إليه أقرب، والحفظ عليه أسهل، والخطأ منه أبعد، وأداء الحديث بلفظه أو معناه أتقن.

قال الإمام الخطيب: «ويُرَجَّح بأن يكون رواته فقهاء؛ لأن عناية الفقيه بما يتعلق بالأحكام أشد من عناية غيره بذلك».(١)

وسأل الإمام وكيع بن الجرَّاح(٢) بعض تلاميذه: «أي الْإِسْنَادَيْنِ أحب إليكم ؟ الأعمش(٣) عن أبي وائل(٤) عن عبد الله(٥)، أو سفيان الثوري(٦)، عن منصور(٧)، عن إبراهيم.(٨)

---

(١) الكفاية في علم الرواية ٤٣٦/١.

(٢) الإمام وكيع بن الجرَّاح، أبو سفيان الكوفي، قال الحافظ ابن حجر: ثقة، حافظ، عابد، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة. "تهذيب الكمال ٤٦٧/٣٠، تقريب التهذيب صـ٥٨١".

(٣) سبقت ترجمته صـ ١٩.

(٤) شقيق بن سلمة، أبو وائل الكوفي. أقوال العلماء فيه: قال الأئمة: وكيع ويحيي بن معين والعجلي وابن حجر: ثقة، "الجرح والتعديل ٣٧١/٤، الثقات للعجلي ٤٥٩/١، تقريب التهذيب صـ ٢٦٨".

(٥) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب، الهذلي، أسلم قديما وهاجر الهجرتين، وشهد بدرا والمشاهد بعدها، ولازم النبيّ (ﷺ) وروي عنه، وعن عمر، وسعد بن معاذ (ﷺ)، وروي عنه علقمة، والأسود، ومسروق، وغيرهم، توفي سنة ثنتين وثلاثين. "يُراجع: الاستيعاب ٩٨٧/٣، أسد الغابة ٣٨١/٣، الإصابة ١٩٨/٤".

(٦) سبقت ترجمته صـ ١٩.

(٧) منصور بن المعتمر الكوفي، قال الإمام ابن مهدي: لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور، وقال العجلي: ثِقَة ثَبت فِي الحَدِيث كَانَ أثبت أهل الْكُوفَة، توفي سنة ثنتين وثلاثين ومائة. "الجرح والتعديل ١٧٨/٨، الثقات للعجلي ٢٩٩/٢".

(٨) إبراهيم بن يزيد بن قيس، النَخَعِي قال الإمام ابن المديني: من أعلم الناس بأصحاب عبد الله بن مسعود (ﷺ). =

عن علقمة[1] **عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل، فقال:** يا سبحان الله !! الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ ».[2]

وقال الإمام ابن الجوزي: «والأخذ برواية الحفاظ الفقهاء مع كثرتهم أولى».[3]

القرينة السادسة: تعدد السماع من الشيخ في عدة مجالس:

فإذا اختلف جماعة على شيخ لهم في حديث، وكان سماع رواة الوجه الأول في مجلس واحد، ورواة الوجه الثاني سمعوه من الشيخ في أكثر من مجلس، فإن تعدد السماع في عدة مجالس قرينة على حفظهم الحديث وإتقانهم له – غالباً–، بخلاف من سمعه مرة واحدة.

قال الحافظ ابن حجر: «ولا يخفى رُجحان ما أخذ من لفظ المُحدِّث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضا في محل واحد».[4] ومنهج السادة الأئمة ترجيح رواية من سمع الحديث مراراً على من سمعه مرة واحدة، عند

= وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، إلا أنه يرسل كثيرا، مات سنة ست وتسعين. " تقريب التهذيب ١٤٥/٢ ".

(١) علقمة بن قيس النخعي. قال الأئمة أحمد وابن معين وابن حجر: ثقة. وزاد الحافظ ابن حجر: ثبت، مات سنة خمس وستين، وقيل: اثنتين وستين. "الجرح والتعديل ٤٠٤/٦، تقريب التهذيب صـ ٣٩٧، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لمحمد بن عبد الله المعروف بابن زبر الربعي ١٧٤/١".

(٢) الكفاية في علم الرواية ٤٣٦/١.

(٣) التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي ٢٧٢/٢.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح ٦٠٧/٢.

الاختلاف، قال حماد بن زيد[(١)]: «إذا خالفني شعبة في الحديث تبعته، فقيل لـه: ولم ؟ قال: إن شعبة كان يسمع وَيُعِيدُ وَيُبْدِي وكنت أنا أسمع مرة واحدة».[(٢)]

وهذه القرينة ليست قاعدة عامة على الإطلاق، بل كل حديث له حالة خاصة وما يُحتف به من قرائن، بل قد يكون للشيخ إسنادان في الحديث، فحدَّث به مرة في مجلس، ومرة أخرى في مجلس آخر، خاصة إذا كان رواة الوجهين ثقات.

القرينة السابعة: تصريح الراوي بعدم رفع كثيرٍ من حديثه قرينة على رُجحان من رواه مرفوعاً:[(٣)]

اشتهر عن بعض المُحدثين أنَّ لهم عادة بعدم التصريح برفع كثيرٍ من أحاديثهم؛ وذلك بغرض الاختصار، قال الإمام أحمد عن أيوب السختياني[(٤)] وابن عون[(٥)]: «وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويُوقفوه».[(٦)]

---

(١) حماد بن زيد بن درهم، البصري، قال الإمامان أحمد بن حنبل وابن مهدي: من أئمة المسلمين.

وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، "الجرح والتعديل ١٣٨/٣، تقريب التهذيب صـ١٧٨".

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي ١٦٢/١.

(٣) يُراجع: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة ٥٠٥/١.

(٤) أيوب بن أبي تميمة، السختياني، البصري. قال الإمام ابن سعد: ثقة، ثبت في الحديث. وقال الإمام ابن معين: ثقة، وقال الإمام أبو حاتم: ثقة، لا يُسأل عن مثله، مات إحدى وثلاثين ومائة، "الطبقات الكبرى ١٨٣/٧، تهذيب الكمال ٤٥٩/٣، الجرح والتعديل ٢٥٦/٢".

(٥) عبد الله بن عون البصري، قال الإمام ابن المديني: ليس في القوم مثل ابن عون وأيوب، وقال الإمام أبو حاتم: ثقة. وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، فاضل. "يُنظر: الجرح والتعديل ١٣١/٥، تقريب التهذيب صـ ٣١٧".

(٦) العلل للإمام أحمد– رواية المروزي– ٥٥/١.

وقال أيضاً: «كان ابن سيرين[1] غالبا لا يُصَرِّح برفع كثير من حديثه».[2]

وقال الحافظ ابن حجر: «كان ابن سيرين يقف كثيراً من حديثه تخفيفاً».[3]

وعليه فإذا خُولف من هذا عادته في وقف الحديث، ورفعه غيره، لم يكن الوقف علَّة في الوجه المرفوع؛ لما عُرف من عادته وقف كثير من حديثه تخفيفاً.

ومن ذلك قول الحافظ ابن رجب في أحد الأحاديث: «وليس وقف هذا الحديث مما يضر، فإن ابن سيرين كان يقف الأحاديث كثيراً، ولا يرفعها والناس كلهم يخالفونه ويرفعونها».[4]

القرينة الثامنة: شهرة الراوي بتصحيف[5] الأسماء قرينة على رُجحان من خالفه:

هناك بعض الرواة من يبلغ منزلة في الحفظ والإتقان؛ إلا أنه يشتهر مثلاً بتصحيف الأسماء وعدم ضبطها، فإذا خُولف من هذا عادته، رُجحت رواية من خالفه بهذه القرينة.

---

(١) محمد بن سيرين الأنصاري. قال الأئمة أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة، وقال الحافظ ابن حجر: ثقة، ثبت، عابد كبير القدر. "تهذيب الكمال ٣٤٥/٢٥، الجرح والتعديل ٢٨١/٧، تقريب التهذيب صـ ٤٨٣".

(٢) فتح الباري ٣٩١/٦.

(٣) المصدر السابق ١٢٨/٩.

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب ٧٠٠/٢.

(٥) أن يقوم الراوي بتَغْيير حرفٍ أو حُروفٍ في الكلمة مَعَ بَقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ، فإنْ كانَ ذلك التغيير في النَّقْطِ؛ فالمُصَحَّفُ، وَإنْ كانَ في الشَّكْلِ؛ فالمُحَرَّفُ. "يُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ٩٦/١".

فمثلاً: الإمام شعبة بن الحجاج مع إمامته وحفظه، وجلالتـه؛ فكـان يغلـط أحياناً ويُصحف في الأسماء، قال الإمام أحمد: «كان غلط شـعبة فـي أسـماء الرجال».[(١)]

القرينة التاسعة: الترجيح بالشاهد[(٢)]:

وهو أحد القرائن التي تُرجح إحدى الروايتين عند الاختلاف، والشاهد: هـو رواية نفس الحديث من طريق صحابي آخر بلفظه ومعناه أو معناه فقط.

قال الحافظ ابن حجر: «وإنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُرْوَى مِن حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يَشْبَهُهُ في اللَّفظِ والمعنى، أَو في المعنى فقطْ فهُو الشَّاهِدُ».[(٣)]

القرينة العاشرة: الترجيح بالقرآن الكريم:

فإذا كان هناك اختلاف بين روايتين أو أكثر رُجحت الرواية الموافقة للقـرآن الكريم، لأنه أصل الدين، ومصدر الأحكام الشرعية.

قال الإمام الحازمي وهو يُعدد وجوه الترجيح: «أن يكـون أحـد الحـديثين موافقاً لظاهر القرآن دون الآخر، فيكون الأول أولى بالاعتبار».[(٤)]

الحادية عشر: الترجيح بالسُّنة النبوية:

وهذه من جملة القرائن المُرجِّحة في الجملة، فإذا اختلف روايتان في المـتن رُجحت الرواية الموافقة لسنة النبي (ﷺ).

قال الإمام الحازمي وهو يُعدد وجوه الترجيح: «أن يكـون أحـد الحـديثين موافقا لسُنَّة أخرى دون الآخر».[(٥)]

---

(١) الجرح والتعديل ٣٧٠/٤.

(٢) يُراجع: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة ٤٢٥/١.

(٣) نزهة النظر ٩٠/١.

(٤) الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار ١٧/١.

(٥) المصدر السابق ١٧/١.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خير البرية وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد انتهيت بفضل الله (ﷻ) إلى نهاية بحثي وتوصلت إلى عدة نتائج، وتوصيات أجُمل أهمها فيما يلي:

أولا: النتائج

١- أن قرائن الترجيح ليست قواعد مضطردة، أو قوالب ثابتة، فلا يحكمون بالوصل على الإرسال مطلقاً، أو بالرفع على الوقف مطلقاً، أو قبول زيادة الثقات أو ردها مطلقاً، بل كل حديث أو اختلاف له حكمه الخاص حسب ما احتف به من قرائن.

٢- أن الناقد غالباً لا يُصرح بقرينته في الترجيح؛ ولكنها تُستنبط من البحث والدراسة وجمع الطرق وأحوال الرواة.

٣- اختصاص الراوي بأنه من أثبت في الناس في شيخه قرينة قوية في الترجيح، وحسم الخلاف، فإذا وُجدت يُعضد الباحث عليها بالنواجز.

٤- ليس كل اتباع للطريق المشهور علة يُحكم بها على الراوي بأنه قد سلك الجادة؛ وإنما يسلك الجادة من لا يحفظ فيقع في الخطأ والوهم.

٥- القرائن الخاصة غالباً لا يُستقل بها في الترجيح وإنما تنضم إلى أخرى، ويتبين ذلك بدراسة الحديث وجمع طرقة، والنظر في ملابساته.

ثانيا: التوصيات

وبعد أن ذكرت أهم النتائج والفوائد، يطيب لي أن أذكر بعض التوصيات، والمقترحات التي ظهرت لي من خلال بحثي، ومن أهمها:

١- أُوصي إخواني الباحثين التأمل والنظر في مؤلفات الأئمة في علل الحديث ودراساتها واستنباط القرائن التي اعتمدوها كعلل ابن المديني والدارقطني والترمذي وغيرهم من أئمة العلل.

٢- ضرورة الاهتمام بمناهج أئمة العلل والنقد في قرائن الترجيح.

٣- كما أُرشد إخواني من الباحثين في علم العلل إلى ضرورة الإلمام بأدوات البحث وقرائن الترجيح حتى يكون الباحث على بينة من أمره، ويتوصل إلى النتائج الصحيحة في المسألة.

٤- كما أنبه الدارسين في مجال التحقيق والحكم على الحديث أن يقوموا بدراسة الأحاديث المُعلة بالاختلاف على الراوي وفق منهج الأحاديث المُعلة.

المصادر والمراجع

١- أبجديات البحث في العلوم الشرعية محاولة في التأصيل المنهجي، د. فريد الأنصاري، ط منشورات الفرقان، الطبعة الأولى، الدار البيضاء ١٤١٧هـ، ١٩٩٧هـ.

٢- اختلاف الحديث (مطبوع ملحقا بالأم للشافعي): للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس القرشي، المتوفى: ٢٠٤هـ، ط دار المعرفة – بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٣- الاستذكار: لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي، المتوفى: ٤٦٣هـ، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض.

٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: لأبي عمر يوسف ابن عبد البر الأندلسي، المتوفى: ٤٦٣هـ، ط دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير الجزري، المتوفى: ٦٣٠هـ، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.

٦- أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من العدد: لأبي محمد علي بن أحمد الظاهري، الأندلسي، المتوفي: ٤٥٦، ط مكتبة القرآن –القاهرة، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني.

٧- الإصابة في تمييز الصحابة: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط دار الكتب العلمية – بيروت–، الطبعة

الأولى – ١٤١٥هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض.

٨- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، المتوفى: ٥٨٤هـ، ط دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.

٩- الأعلام: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، المتوفى: ١٣٩٦هـ، ط دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢م.

١٠- ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي: لفضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم، ط أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

١١- الأم: للإمام الشافعي، المتوفى: ٢٠٤هـ، ط دار المعرفة – بيروت، سنة النشر: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٢- البحث العلمي مناهجه وتقنياته للدكتور/ محمد زيان عمر ط مطبعة خالد حسن الطرابيشي.

١٣- البحر الزَّخار المعروف بمسند البزار: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى: ٢٩٢هـ، ط مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولي ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٨م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨).

١٤- البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، المتوفى: ٧٩٤هـ، ط دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٥- تاريخ ابن معين (رواية الدوري): لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي، المتوفى: ٢٣٣هـ، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩ - ١٩٧٩، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

١٦- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، تحقيق الدكتور: بشار عوّاد معروف.

١٧- التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى: ٢٥٦هـ، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، تحقيق: محمد عبد المعيد خان.

١٨- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، المتوفى: ٤٦٣هـ، ط دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، تحقيق د. بشار عواد معروف.

١٩- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لأبي سليمان محمد بن عبد الله المعروف بابن زبر الربعي، المتوفى: ٣٧٩هـ، ط دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، تحقيق د. عبد الله أحمد سليمان.

٢٠- التحقيق في أحاديث الخلاف: لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، المتوفى: ٥٩٧هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني.

٢١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي، المتوفى: ٩١١هـ، ط دار العقيدة، الطبعة الأولي ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، تحقيق: نشأت كمال المصري.
٢٢- تذكرة الحفاظ: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط دار الكتب العلمية بيروت- الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٢٣- ترتيب المدارك وتقريب المسالك: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى: ٥٤٤هـ، ط مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
٢٤- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط مكتبة المنار – عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، تحقيق د. عاصم بن عبدالله القريوتي.
٢٥- تفسير القرآن العظيم (ابن كثير): لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٩هـ.
٢٦- تقريب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ، ط دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد عوامة.
٢٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: للإمام أبي الفضل زين الدين العراقي المتوفى: ٨٠٦هـ، ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

٢٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: لأبي عمر ابن عبد البر الأندلسي، المتوفى: ٤٦٣هـ، ط وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

٢٩- التمييز: للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، المتوفى: ٢٦١هـ، ط مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ، المحقق د. محمد مصطفى الأعظمي.

٣٠- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، المتوفى: ٧٤٤ هـ، ط أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني.

٣١- تهذيب الأسماء واللغات: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى: ٦٧٦هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

٣٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، المزي، المتوفى: ٧٤٢هـ، ط مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، تحقيق د. بشار عواد معروف.

٣٣- الثقات: محمد بن حبان: لابن حبان البُستي، المتوفى: ٣٥٤هـ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى ١٣٩٣ه – ١٩٧٣م، تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان.

٣٤- الجامع في العلل والفوائد: للأستاذ الدكتور: ماهر ياسين الفحل، ط دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.
٣٥- الجرح والتعديل: لأبي محمد ابن أبي حاتم الرازي، المتوفى: ٣٢٧هـ، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١هـ ١٩٥٢م.
٣٦- حاشية السندي على سنن النسائي: للإمام محمد بن عبد الهادي نور الدين السندي، المتوفى: ١١٣٨هـ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٣٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى: ٨٥٢هـ، تحقيق ومراقبة: محمد عبد المعيد ضان، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر اباد/ الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٣٨- ديوان الإسلام: لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، تحقيق: سيد كسروي حسن.
٣٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: للإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ط مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة الثانية١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري.
٤٠- الرسالة: للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى: ٢٠٤هـ، ط مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ-١٩٤٠م، تحقيق الشيخ: أحمد شاكر.
٤١- سبل السلام: للإمام الصنعاني، المتوفى: ١١٨٢هـ، ط دار الحديث.

٤٢- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ«حاجي خليفة» المتوفى ١٠٦٧هـ، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، ط مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا عام النشر: ٢٠١٠م.

٤٣- سنن ابن ماجه: لابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، المتوفى: ٢٧٣هـ، ط دار إحياء الكتب العربية – فيصل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٤- سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، المتوفى: ٢٧٥هـ، ط دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، تحقيق: شعَيب الأرناؤوط.

٤٥- سنن الترمذي: للإمام أبي عيسي محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، المتوفى: ٢٧٩هـ، ط شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥).

٤٦- السنن الكبرى: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت –، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٤٧- السنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، ط مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي.

٤٨- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: لعلي بن عبد الله ابن المديني، المتوفى: ٢٣٤هـ، ط مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.

٤٩- سير أعلام النبلاء: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

٥٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي، المتوفى: ١٠٨٩هـ، ط دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، حققه: محمود الأرناؤوط، خرَّج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط.

٥١- شرح علل الترمذي: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفى: ٧٩٥هـ، ط مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد.

٥٢- شعب الإيمان: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى: ٤٥٨هـ، ط مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م، تحقيق الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد.

٥٣- شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسي صـ ١٩، دار الكتب العلمية- بيروت، لبنان.

٥٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، المتوفى: ٣٩٣هـ، ط دار العلم للملايين –

بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار.

٥٥- صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ط دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر.

٥٦- صحيح مسلم: للإمام مسلم بن الحجاج، النيسابوري، المتوفى: ٢٦١هـ، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٥٧- الضعفاء والمتروكون: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، ط دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٥٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المتوفى: ٩٠٢هـ، ط منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.

٥٩- الطبقات الكبرى: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البغدادي، المتوفى: ٢٣٠هـ، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٦٠- علل الترمذي الكبير: للإمام محمد بن عيسى، أبو عيسى الترمذي، المتوفى: ٢٧٩هـ، ط عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي.

٦١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى: ٣٨٥هـ، ط دار طيبة – الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

٦٢- العلل لابن أبي حاتم: لأبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم، الرازي، المتوفى: ٣٢٧هـ، ط مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي.

٦٣- العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد): للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى: ٢٤١هـ، ط دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ – ٢٠١م، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

٦٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٦٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد، السخاوي، المتوفى: ٩٠٢هـ، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، تحقيق: علي حسين.

٦٦- قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وزيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري: للدكتور: نادر السنوسي العمراني، ط مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

٦٧- قواعد العلل وقرائن الترجيح: لعادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، ط دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٦٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للإمام الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، تحقيق الأستاذ الدكتور: محمد عوامة.

٦٩- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، المتوفى: ٣٦٥هـ، ط الكتب العلمية - بيروت-، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة.

٧٠- كتاب التعريفات: لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، المتوفى: ٨١٦هـ، ط دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر.

٧١- كتاب العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، المتوفى: ١٧٠هـ، ط دار مكتبة الهلال، تحقيق د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي.

٧٢- الكتاب: المنتقى من السنن المسندة: لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، المتوفى: ٣٠٧هـ، ط مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

٧٣- الكفاية في علم الرواية: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى: ٤٦٣هـ، ط المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني.

٧٤- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأيوب بن موسى أبي البقاء الحنفي، المتوفى: ١٠٩٤هـ، ط مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري.

٧٥- **لسان العرب:** لأبي الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور الأنصاري، المتوفى: ٧١١هـ، ط دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٧٦- **المجتبى من السنن** المعروف بـ(سنن النسائي): لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفى: ٣٠٣هـ، ط مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

٧٧- **المحصول:** لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي، المتوفى: ٦٠٦هـ، ط مؤسسة الرسالة، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني.

٧٨- **المحكم والمحيط الأعظم:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المتوفي: ٤٥٨هـ، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م، تحقيق: عبد الحميد هنداوي.

٧٩- **المختلف فيهم لأبي حفص عمر بن أحمد،** المعروف بابن شاهين، المتوفى: ٣٨٥هـ، ط مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري.

٨٠- مسند أبي داود الطيالسي: لأبي داود سليمان بن الطيالسي، المتوفى: ٢٠٤هـ، ط دار هجر – مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، تحقيق الدكتور: محمد بن عبد المحسن التركي.

٨١- **مسند الدارمي المعروف** بـ (سنن الدارمي): لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، المتوفى: ٢٥٥هـ، ط دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حسين سليم أسد.

٨٢- **المسند:** للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي، المتوفى: ٢٠٤هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٠ هـ.

٨٣- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** لأحمد بن محمد أبي العباس الحموي، (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، ط المكتبة العلمية – بيروت.

٨٤- **المصنف لابن أبي شيبة: المؤلف:** لأبي بكر بن أبي شيبة العبسي، المتوفى: ٢٣٥هـ، ط مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٨٥- المصنف: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام، الصنعاني، المتوفى: ٢١١هـ، ط المجلس العلمي- الهند، ط المكتب الإسلامي – بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

٨٦- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود: لأبي سليمان الخطابي، المتوفى: ٣٨٨هـ، ط المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

٨٧- **معجم الأدباء** "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب": لياقوت الحموي، المتوفى: ٦٢٦هـ، تحقيق: إحسان عباس، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨٨- **المعجم الأوسط:** لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، المتوفى: ٣٦٠هـ، ط دار الحرمين – القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني.

٨٩- **معجم اللغة العربية المعاصرة:** للدكتور: أحمد مختار عبد الحميد عمر، المتوفى: ١٤٢٤هـ، بمساعدة فريق عمل، ط عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٩٠- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ط دار الفكر، الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق الشيخ: عبد السلام محمد هارون.

٩١- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، المتوفى: ٢٦١هـ، ط مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٩٢- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: لعثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، ط دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: نور الدين عتر.

٩٣- معرفة علوم الحديث: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله، النيسابوري، المتوفى: ٤٠٥هـ، ط دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: السيد معظم حسين.

٩٤- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، للإمام العراقي، المتوفى: ٨٠٦هـ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ط دار ابن حزم، بيروت - لبنان.

٩٥- **المغني في الضعفاء:** للإمام الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، تحقيق الدكتور: نور الدين عتر.

٩٦- **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** لشمس الدين أبو عبد الله الذهبي، المتوفى: ٧٤٨هـ، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ.

٩٧- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى: ٨٥٢هـ)، ط مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: نور الدين عتر.

٩٨- **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى: ٧٩٤هـ، ط أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.

٩٩- **النكت علي كتاب ابن الصلاح:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفي: ٨٥٢هـ، ط دار التوفيقية- القاهرة، تحقيق: مجدي فتحي السيد، ومصطفي شتات.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣٢٣٧
التمهيد	٣٢٤١
المبحث الأول: بيان معنى القرينة والترجيح، ومنهج العلماء في التعامل مع القرائن	٣٢٤٥
المطلب الأول: معنى القرينة لغةً واصطلاحاً	٣٢٤٧
المطلب الثاني: معنى الترجيح لغة واصطلاحاً	٣٢٤٩
المطلب الرابع: منهج العلماء في التعامل مع قرائن الترجيح	٣٢٥١
المسألة الأولى: الاختلاف والمخالفة بين روايات الحديث الواحد عند المُحدِّثين	٣٢٥١
المسألة الثانية: استعمال علماء النَّقد والعلل قرائن الترجيح أو الجمع بين الروايات المختلفة	٣٢٥٣
المسألة الثالثة: قرائن الترجيح ليست قواعد مضطردة	٣٢٥٥
المسألة الرابعة: قرائن الترجيح أو الجمع ليست منحصرة	٣٢٥٦
المبحث الثاني: دراسة قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة	٣٢٥٧
المطلب الأول: قرائن الترجيح العامة	٣٢٥٩
القرينة الأولى: الترجيح بالعدد «كثرة الثقات»	٣٢٥٩
القرينة الثانية: الترجيح بالحفظ	٣٢٦٤
القرينة الثالثة: اختصاص الراوي بأنه أثبت الناس عن الشيخ	٣٢٦٨
القرينة الرابعة: الترجيح بالمتابعات: «متابعة الثقات للشيخ المختلف عليه أو من فوقه»	٣٢٧٠

القرينة الخامسة: مخالفة الراوي للطريق الجادة	٣٢٧٢
القرينة السادسة: إخراج البخاري ومسلم الحديث أو أحدهما في صحيحهما	٣٢٧٨
المطلب الثاني: القرائن الخاصَّة	٣٢٨١
القرينة الأولى: وجود قصة في المتن	٣٢٨١
القرينة الثانية: وجود تفصيل في المتن أو الإسناد	٣٢٨٢
القرينة الثالثة: التخصص في الفنّ	٣٢٨٣
القرينة الرابعة: الترجيح برواية صاحب القصة	٣٢٨٤
القرينة الخامسة: الترجيح برواية الأفقه عند الاختلاف في المتن	٣٢٨٤
القرينة السادسة: تعدد السماع من الشيخ في عدة مجالس	٣٢٨٦
القرينة السابعة: تصريح الراوي بعدم رفع كثيرٍ من حديثه قرينة على رُجحان من رواه مرفوعاً	٣٢٨٧
القرينة الثامنة: شهرة الراوي بتصحيف الأسماء قرينة على رُجحان من خالفه	٣٢٨٨
القرينة التاسعة: الترجيح بالشاهد	٣٢٨٩
القرينة العاشرة: الترجيح بالقرآن الكريم	٣٢٨٩
الحادية عشر: الترجيح بالسُّنة النبوية	٣٢٨٩
الخاتمة	٣٢٩٠
المصادر والمراجع	٣٢٩١
فهرس الموضوعات	٣٣٠٧